عيوب القافية؛ دراسة فى المصطلحات وإشكالاتها

د. الفاتح محمد محمد إبراهيم

مدرس النحو والصرف والعروض

كلية الآداب - جامعة سوهاج

الملخص

هذا بحث فى علم القوافى، عنوانه "**عيوب القافية؛ دراسة فى المصطلحات وإشكالاتها**"، ويعتنى البحث بالمصطلحات الدالَّة على عيوب القوافى العربية؛ وهذا الباب به اختلاف كثير وإشكالات عديدة متعلقة بالمصطلحات والمفاهيم والشواهد. والسبب يرجع إلى تعدُّد المصادر الأولية التى استقى منها العلماء القدامى هذه المصطلحات.

ويتتبع البحثُ عيوبَ القافية فى المصادر التراثية لعلم القوافى، وكذلك فى كتب النقد الأدبى القديمة؛ ليحدد مواضع الاختلاف فى المصطلحات وصوره؛ مما يساعد فى حل الإشكالات الاصطلاحية، ويبشِّر بمقترحات قد تكون مفيدة للمهتمين بدراسة علم القافية. والواقع أن الاختلاف حول عيوب القوافى ومصطلحاتها يفرضُ تساؤلاتٍ علمية، حول مدى إمكان توحيد المصطلحات وتحديد الدلالات الدقيقة لكل مصطلح؛ حتى يتيسر لطلاب العلم والباحثين تحقيق الفائدة العلمية المرجوَّة فى هذا الباب.

وتكمن أهمية موضوع هذا البحث من أهمية المصطلح وقيمته بالنسبة إلى أى علم؛ فلا يوجد علم بلا مصطلحات خاصة، وتحديد هذه المصطلحات ومعالجة مشكلاتها الدقيقة، وضبط المفاهيم الخاصة بها؛ كل ذلك يسهم بشكل كبير فى تيسير دراسة العلم واستيعابه. ولذلك كانت مهمة هذا البحث فى تتبع المصطلحات فى هذا باب "عيوب القافية"، وبيان إشكالاتها المختلفة، والوقوف على أسباب هذه الإشكالات؛ حتى يتيسر التعامل الأمثل معها فى الدراسة العلمية والتدريس.

الكلمات المِفتاحية: القافية، حرف الرَّوى، عيوب الشعر، المصطلح الأدبى، الإيقاع الشعرى.

Abstract

This is a research in the rhyme branch of knowledge, entitled "**Flaws of Rhyme: A Study of Terminology and its Problems**." The research is concerned with terms that indicate the flaws of Arabic rhymes. This part has many differences and many problems related to terminology, concepts, and evidence, and the reason is due to the multiplicity of primary sources from which ancient scholars derived these terms. The research traces the flaws of rhyme in the traditional sources of rhyme, as well as in ancient books of literary criticism. To identify the areas of difference in terminology and its forms; This helps in resolving terminological problems and provides suggestions that may be useful to those interested in studying the rhyme. The debate over the flaws of rhymes and their terminology poses scientific questions about the possibility of unifying terminology and determining the precise connotations of each term. So that students and researchers can achieve the desired scientific benefit in this section. The significance of the topic of this research lies in the importance of the term and its value in any branch of knowledge. There is no branch of knowledge without special terminology. Defining these terms, addressing their precise problems, and controlling their concepts. All of this contributes greatly to facilitating the study and comprehension of it. Therefore, the task of this research was to trace the terminology in this section, "Flaws in Rhyme," explain its various problems, and find out the reasons for these problems. So that it can be dealt with optimally in scientific study and teaching.

keywords :Rhyme, narrative letter, flaws in poetry, literary term, poetic rhythm

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

وبعدُ، **فهذا بحثٌ بعنوان "عيوبُ القافيةِ؛ دراسةٌ فى المصطلحاتِ وإشكالاتِها".**

وأهمية هذا الموضوع تأتى من أهمية المصطلحات وموقعها بالنسبة للعلوم؛ إذ إنَّ المصطلحاتِ تدلُّ على: "الكلمات المتَّفَق على استخدامها بين أصحاب التخصُّص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لهذا التخصُّص"[1]. وتحرير المصطلحات وبيان مفاهيمها ودلالاتها له أهمية كبرى فى دراسة أى علم؛ لأنَّ كثيرًا من الإشكالات العلمية يعود إلى اضطراب المصطلحات والمفاهيم. وقد وقع اختيار هذا الموضوع نظرًا لكثرة الإشكالات والتداخل بين مصطلحات عيوب القوافى خاصةً؛ مما يستوجب دراسة مركَّزة تحاول استقصاء ما ورد بهذا الباب، وضبط مواطن الاضطراب واللَّبْس فى هذا الباب.

ويهدف البحث إلى إلقاء الضَّوْء على إشكالات المصطلح فى "عيوب القوافى"، وتنبيه الدارسين والباحثين –وكذلك من ينظمون الشعر– على بعض الأوهام التى قد تحدث نتيجة عدم إدراك الاختلاف الموجود بهذا الباب المهمّ. وهنا ينبغى التنبيه على ضرورة التفرقة بين دراسة مثل هذه الموضوعات وتدريسها؛ فالدراسة والبحث قد يسيران فى طريق التوسُّع والتقصِّى، بخلاف التدريس الذى ينبغى أن يهدف إلى الاختصار والتغافل عن كثير من الاختلاف والتفاصيل، مع الاقتصار على المصطلحات بدلالاتها المستقرَّة لدى المصادر المتأخرة زمنيًّا.

حدود البحث: يتناول البحث مصطلحات عيوب القوافى كما بيَّنها العلماء مركِّزًا على مواطن الإشكال؛ وبذلك لا يدخل ضمن مادة البحث الإشكالات المتعلقة بمصطلحات

[1]– الأسس اللغوية لعلم المصطلح، لمحمود فهمى حجازى، ص8.

القافية التى هى بعيدة الصلة عن عيوب القوافى، وكذلك لا يُعنى البحث بعيوب الشعر الأخرى، وإن كان البحث لا يغفل ما أدخله بعض العلماء ضمن عيوب القوافى، وهو من عيوب الشعر؛ وكذلك فإنه يتناول العيوب التى لها صلة بالقوافى وإن كانت أقربَ إلى مباحث البلاغة. وكذلك فإن طبيعة الدراسة اقتضت ذكر بعض المصطلحات التى لم تُعَدَّ من جملة العيوب، وإن كان لها صلة ما بعيوب القافية؛ وذلك أجدر بالفهم الصحيح للعيوب وما يدانيها، واستيعاب المصطلحات، والتفرقة بين ما هو مَعيب وما هو غير مَعيب.

منهج البحث: يتبع البحثُ المنهجَ الوصفىَّ التحليلىَّ، إذ يتتبع ظاهرةَ تعدُّد المصطلحات كما وردت بالمصادر بالوصف، مع تحليل جوانب الاتفاق والاختلاف، ومحاولة تحديد الإشكالات الخاصة بها.

الدراسات السابقة: على حدِّ علم الباحث لا يوجد دراسة مستقلَّة بهذا الموضوع. وإن كانت المكتبة العربية قد عرفت بعضَ المؤلفات فى المصطلح العَروضى بشكل عام، ومنها المعاجم الاصطلاحية، وقد اعتمد الباحث منها على أربعة؛ أقدمُها نشرًا:

"**المُعْجَم المُفَصَّل فى علم العَروض والقافية وفنون الشِّعْر**"، لإميل بديع يعقوب، منشور بدار الكتب العلمية، فى بيروت، سنة 1991م.

وهناك بعضُ الأبحاث التى تناولت بعض المسائل المتعلقة بمصطلحات علم العَروض، منها:

- بحث بعنوان "**أثرُ البيئة البدوية فى مصطلَحات الخليل العَروضية**"، للدكتور: الحسن المثنَّى عمر الفاروق. وهو منشور بمجلة "معالم الدعوة الإسلامية" بجامعة أمِّ درمان الإسلامية، م5، ع1، 2012.

وهذا البحث يتناول مصطلحات العَروض لا القافية، واقتضت طبيعةُ البحث الاعتمادَ على الدلالات اللغوية للكلمات؛ وهذا ما يجعله بعيدًا عن مجال الدراسة لدىَّ.

- بحث بعنوان "**المصطلح العَروضى بين دلالة اللفظ وإيحاء المعنى**"، للدكتور: عونى أحمد محمد. وهو منشور بمجلة كلية الآداب بجامعة سوهاج، ع34، مارس 2013.

يذكر فيه بعض المصطلحات العَروضية، ويعالج فكرة الدلالة المباشرة لألفاظها، والدلالات الإيحائية؛ بإيجاز بالغ.

وما أطمح إليه فى بحثى هذا أن يتناول المشكلات الاصطلاحية فى باب واحد –هو "عيوب القوافى"– معالجةً تتصف بالشمول والاستقصاء؛ ليقدِّم إضافةً إلى الجهود السابقة فى الدراسات الاصطلاحية المختصة بعلمى العَروض والقوافى، ويلفت كذلك أنظار الباحثين إلى الإسهام فى هذا المجال.

خُطَة البحث: يشتمل البحث بعد المقدمة على ثلاثة مباحث، كالآتى:

المبحث الأول: مصطلحات عيوب القوافى ومفاهيمها واختلاف الأقوال فيها.

وفيه تعريف بمصطلحات القوافى، وذكر لاختلاف الأقوال حول دلالاتها، ولم يقتصر البحث على العيوب المشتَهَرة، بل تناول كذلك العيوبَ المعنوية والبلاغية، وما يدور فى هذا المجال؛ لذلك فقد اشتمل هذا المبحث على ما يزيد على أربعين مصطلحًا.

المبحث الثانى: صور الإشكالات الاصطلاحية لعيوب القوافى.

وهذه الإشكالات منها ما هو خاصٌّ بالمصطلحات، ومنها ما هو خاص بالتعريفات، ومنها ما هو خاص بالشواهد، وغير ذلك.

المبحث الثالث: أسباب وجود الإشكالات الاصطلاحية فى عيوب القوافى.

وفيه محاولة لفهم جذور هذه الظاهرة وأسبابها، وهو أمر فى غاية الأهمية للوصول إلى فهم أعمق لطبيعة الخلاف.

ثم خاتمة بها أهم النتائج والتوصيات، فقائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول: مصطلحات عيوب القوافى ومفاهيمها واختلاف الأقوال فيها:

فى هذا المبحث بيانٌ بمصطلحات عيوب القوافى، وتتبُّع لدلالاتها اللغوية والاصطلاحية، وعرض لاختلاف العلماء فيها. وهى كالآتى:

أ- **الإقواء**: لغةً: "أقْوَى الحبْلَ والوَتَرَ: جعَلَ بعضَ قُوَاه أغْلظَ من بعض... والمُقْوِى: الذى يُقَوِّى وَتَرَه، وذلك إذا لم يُجِدْ غارَتَه؛ فتراكَبَتْ قُوَاه. ويُقال: وَتَرٌ مُقْوًى..."[2]. ومنه يتضح أن المعنى اللغوى للإقواء، يكمن فى الخلاف بين القُوَى؛ فيكون بعض الشيء قويًّا وبعضه ضعيفًا. وهذا المعنى قد يفيدنا فى توجيه الدلالات الاصطلاحية للإقواء الذى هو من عيوب القافية.

واصطلاحًا: اختلف العلماء فى مفهوم الإقواء على عدة أقوال؛ بيانها كالآتى:

القول الأول: ذكره الأخفش فى كتابه "القوافى"؛ وفيه أنه "رفع بيتٍ وجرُّ آخرَ"[3]. والمقصود بالبيت هنا "حرف الرَّوِىّ"، وليس المقصود بالرفع والجر الحالتين الإعرابيتين،

---

[2]- لسان العرب لابن منظور، مادة "قوا". م5، ص3788.

[3]- القوافى للأخفش، ص41. وهذا المفهوم ذكره عدد كبير من العَروضيين. راجع: الشعر والشعراء لابن قتيبة 1/ 95، وقد نَسب هذا الرأى لأبى عمرو بن العلاء. وراجع: الجامع فى العَروض والقوافى لأبى الحسن العَروضى، ص284، والكافى فى العَروض والقوافى للتبريزى، ص160، والكافى فى علم القوافى للشَّنترينى، ص47، وغيرهم كثير. ويبدو أن هذا المفهوم هو الذى استقر عليه العلماء. انظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعَروض والقافية لمحمد إبراهيم عبادة، ص256.

ولكن المراد الضَّمُّ والكسر. وهذا الرأى هو ما سار عليه ضياء الدين الخزرجى فى منظومته "الرامزة"، بقوله "من الطويل":

تحوزُ رَوِيًّا حرفًا انتسبتْ له .. وتحريكُه المجرى، وإن قُرِنا بِمَا

يُدانى فذا الإكفا والإقْوا، وبُعْدُه الـ .. إجازةُ والإصْرافُ والكلُّ مُنتعَى[4]

ذكر الناظمُ الإقواءَ على أنه اختلاف الرَّوِيِّ بحركتين قريبتين، وهذا يحدث بين الضَّمِّ والكسْر، وفرَّق بينه وبين عيوب أخرى، وحكم على كل هذه الأمور بأنها مَعيبة، بقوله: "والكلُّ مُنْتَعًى".

القول الثانى: جعل بعضهم الإقواء دالًّا على مفهوم أعمَّ؛ فكلُّ اختلاف فى حركات الرَّوِى بالقصيدة الواحدة يعدُّ عندهم إقواءً، سواء فى هذا الحركات الثلاث. قال التَّنُوخى: ""والإقواء اختلاف الإعراب، مأخوذ من قُوَى الحبل المختلفة الفَتْل؛ مثل أن يأتى الشاعر بالضم مع الكسر، أو بالكسر مع الضم. ولا يكادون يأتون إقواءً بالنصب؛ فإذا وُجد هذا فالأجود تسكينه"[5]. والتَّنوخى بهذا يجعل تغيير حركة الرَّوِيِّ بالفتح ضَرْبًا من الإقواء. وذكره ابن الحاجب فى منظومته؛ إذ قال "من البسيط":

لِاقْوا مخالفةُ المُجْرَى، وفتحتُه ... ردٌّ كما ألفٌ فى الرِّدْف ما انتَقَلا

فقد جعل الاختلاف فى حركة الرَّوِيِّ إقواءً مطلقًا، لكنه فرَّق فى الحكم بين الاختلاف بالفتح وغيره. قال الإسْنَوِيُّ فى شرح هذا البيت: "الإقواء: اختلاف المجرى الذى هو حركة الرَّوِيِّ، بالضم والكسر والفتح. هكذا نقله ابن القَطَّاع عن سِيبَوَيْهِ ويونُسَ وأبى

---

[4]- للمزيد حول شرح البيتين، راجع: شرح القصيدة الخزرجية فى العَروض والقوافى، للشَّريف السَّبْتى، ص213.

[5]– القوافى لأبى يعلى التَّنُوخى، ص173. ويظهر أن هذا الرأى مستفاد من شيخه أبى العلاء. انظر: اللزوميات لأبى العلاء المعرّى، 1/ 16، 17. وهذا الرأى عند الشَّنترينى. راجع: الكافى فى علم القوافى، ص48.

عمرِو بنِ العلاء. ثم قال: فأما المرفوع والمجرور فكثيرٌ جدًّا"[6]. وهذا النقل ذو دلالة؛ إذ يعبِّر عن موقف جمع من البَصْريِّين يرون هذا الرأى.

القول الثالث: قال ابنُ عبْدِ ربِّه: "الإقواء عندهم أن ينتقص قوةَ العَروض؛ فيكون "مفعولن" فى الكامل، ويكون فى الضَّرْب "متفاعلن"؛ فيزيد العَجُز عن الصدر زيادةً قبيحة؛ فيُقال: أقْوَى فى العَروض؛ أى أذهَبَ قوَّته"[7]. وقد عقَّب ابنُ عبْدِ ربِّه على هذا الكلام بأن الخليلَ يسمِّى هذا "المُقْعَد"[8]. والإقواء –بهذا المفهوم– لا يدخل ضمن عيوب القافية. وجدير بالذكر أن الأنبارى قد أشار إلى عدم الاعتداد بهذا القول عند العَروضيين؛ فذكر أن "المُعتَمَد" فى الإقواء هو أن يكون الرفع والجر فى قصيدة واحدة[9].

القول الرابع: هناك مفهوم رابع لمصطلح الإقواء ربما لم يحْظَ بقبول فى الوسط العلمى، نسبه التَّنُوخى إلى قُطْرُب؛ إذ عدَّ الإقواءَ تغيُّرَ حرفِ الرَّوِيِّ[10].

ويتبين مما سبق أنَّ لمصطلح الإقواء عندهم أربعةَ مفاهيم؛ منها مفهوم عامٌّ يشمل كلَّ تغيير فى حركة الرَّوِيِّ، ومفهومٌ خاصٌّ يَقْصر دلالةَ المصطلح على التغيير بين الضَّمِّ والكَسْرِ. وهذان المفهومان هما اللذان نالا شهرةً وقبولًا. ومفهوم ثالث عند عدد قليل من العلماء جعلوا الإقواء هو التغيير فى أعاريض القصيدة الواحدة، وفى نقصان عَروض الكامل التام خاصَّةً، ومفهوم رابع لمن جعل الإقواء تغيير حرف الرَّوِيِّ ذاته بالقصيدة الواحدة.

---

[6]– نهاية الراغب فى شرح عَروض ابن الحاجب، للإسنوى، ص369.

[7]– العِقْد الفريد لابن عبد ربِّه، 6/ 354. وهذا المفهوم لا يخلو من إشكال، يأتى ذكره فى الدراسة لاحقًا.

[8]– انظر: المرجع نفسه، 6/ 354. وفى النسخة المطبوعة للعِقْد: "المقعر" بالراء. وللمزيد، راجع: الموجز فى القوافى للأنبارى، ص40، 41، والعمدة فى محاسن الشعر ونقدِه لابن رشيق القيروانى، 1/ 233.

[9]– انظر: الموجز للأنبارى، ص41.

[10]– القوافى للتَّنوخى، ص183.

وقد عدَّ السَّكَّاكى الإقواء والإصراف اختلافًا فى الوصل[11]؛ وعليه فإن الاختلاف يكون فى حرف المدِّ التالى للرَّوِيّ، وليس فى حركة الرَّوِى، وهذا ما أيَّدَه الدرس اللغوى الحديث حسبما ذكر حازم على كمال الدين؛ لأن أحرف المدِّ ما هى إلا حركات طويلة، والحركة السابقة لحرف المد مُتَوَهَّمة لا وجود لها؛ لأنه لا تتوالى حركتان ليس بينهما صامت. وبناءً على ما سبق فقد اقترح حازم على كمال الدين تسميةَ الإقواء "**سِنادَ الوصل**"[12]؛ لأن الخلاف فى الوصل بين حروف المد الثلاثة التى هى فى الحقيقة حركات طويلة. وهذا الرأى ربما يلفت النظر إلى كون القدماء فى نظرتهم للإقواء لم يبتعدوا كثيرًا عن النظر النحوى المنشغل بحركة الإعراب بآخر البيت، وهذه الحركة تستحيل إلى حرف مدٍّ مع الإنشاد الشعرى القائم على إطلاق أواخر الأبيات.

وجدير بالذكر أن هناك اصطلاحًا آخرَ نادرًا فى هذا الباب، وهو "**القواديسى**"، ويبدو أنه يشير إلى ضرب من الشعر، تكون فيه القصيدة تكون مبنية على الإقواء بالتزام ضمِّ حرف الرَّوِيّ وكسرِه بطريقة مقصودة[13]. ولم يُذكَر هذا المصطلح فى جملة العيوب.

ب- **الإصراف:** لغةً من قولهم: "الصَّرْف: ردُّ الشيء عن وجهه"[14]. واصطلاحًا: ذكر ابنُ رشيق أنه اختلافُ الرَّوِيُّ بين أحرف متقاربة المخرج كالدال والطاء[15].

---

[11]- انظر: مِفتاح العلوم للسكاكى، ص574.

[12]- انظر: القافية دراسة صوتية جديدة، لحازم على كمال الدين، ص156، 157.

13- للمزيد، راجع: العمدة لابن رشيق، 1/ 284، 285. والمعجم المفصَّل فى علم العَروض والقافية وفنون الشِّعر، لإميل بديع يعقوب، ص378، 379، وكذا: معجم مصطلحات النحو والصرف والعَروض والقافية لمحمد إبراهيم عبادة، ص175.

[14]- شرح الكافية الشافية فى علمَى العَروض والقافية، لابن الصَّبَّان، ص289.

15- انظر: العمدة لابن رشيق، 1/ 267.

ويكاد العَروضيون يتفقون على خلافه؛ إذ الإصرافُ عندهم تغييرُ حركة الرَّوِيّ بين حركتين متباعدتين، وهذا لا يكون إلا بين الفتح والضم، أو بين الفتح والكسر[16]. وخالف بعضهم فجعل كلَّ اختلاف فى حركات الرَّوِيّ إصرافًا؛ فيشمل هذا المفهوم الجمعَ بين الضَّمّ والكسر. قال ابن الأعرابى: "أصْرَفَ الشاعرُ شعْرَه، يُصْرِفُه إصْرافًا، إذا أقْوَى فيه، وخالَفَ بين القافيتين، يُقال: أَصْرَفَ الشاعرُ القافيةَ"[17].

ويبدو أن الإصراف ما هو إلا ضَرْبٌ من الإقواء عند من جعل دلالة الإقواء عامَّةً تشمل كلَّ اختلاف فى حركة الرَّوِيّ؛ فيكون الإصراف –الذى هو تغيير حركة الضرب بالفتح– ضَرْبًا منه. وهذا يفسِّر اقتصار بعضهم على مصطلح الإقواء والاكتفاء به، وعدم ذكر الإصراف.

وإن كان هناك من فَصَّل. قال التِّبْريزى: "الإصرافُ إقْواءٌ بالنَّصْب"[18]. أما من قَصَر الإقواء على الاختلاف بين الضم والكسر، فقد رأى الإصراف عيبًا مستقلًّا بذاته.

وهناك اصطلاح آخر ذُكِر فى هذا الباب للدلالة على اختلاف حركة القوافى، هو **الإضْجاع**[19].

---

[16]– راجع: الكافى للتبريزى ص160، وشرح القصيدة الخزرجية فى العَروض والقوافى للشَّريف السَّبْتى ص216، والعيون الغامزة على خَبايا الرامزة، للدَّمَامينى، ص246، والكافى الوافى للأَسْفراييني ص80. وقد اختلفت العبارات فى هذه المصادر، وجميعها معبِّر عن رؤية واحدة.

[17]– لسان العرب، لابن منظور، مادة "صرف"، م4، ص2434.

[18]– الكافى للتِّبْريزى، ص160. وانظر: القوافى للإربلى، ص145.

[19]- انظر: المعجم المفصَّل، لإميل بديع يعقوب، ص56.

جـ- **الإكفاء**: الإكفاء لغةً وَرَدَ بمعانٍ عديدة؛ منها القلْبُ أو المخالَفة[20]، وفى اللسان: "أكْفَأَ فى سيره: جارَ عن القصد"[21]. ومن حيث الاصطلاحُ فقد اختلف العَروضيون فى دلالته على أقوال عديدة؛ بيانُها كالآتى:

القول الأول: يرى أصحابه أن الإكفاء هو الإقواء[22]. وهذا القول نُسِبَ إلى الخليل بن أحمد وغيرِهِ من العلماء[23]، ولا يخلو هذا القول من إشكال؛ لأنَّ مفهومَ الإقواء نفسه مختلَف فيه على أربعة أقوال كما سبق؛ فأىُّ هذه الأقوال المقصود هنا؟ والراجح أنهم يقصدون بالإقواء هنا "اختلاف حركة الرَّوِيِّ بالضَّمِّ والكسر"؛ فقد ذكره ابنَ قتيبة بهذا المعنى، ثم عقَّب بقوله: "وبعض الناس يسمِّى هذا الإكفاء..."[24].

القول الثانى: ذكر صاحب اللسان من جملة الأقوال فى مفهوم الإكفاء: "وأَكْفَأَ فى الشعر: خالَفَ بين ضروب إعراب قوافيه". والإكفاء -حسب هذا الرأى- هو الإقواء بمفهومه العام، باختلاف حركات الرَّوِيِّ الثلاث، ولا يقتصر على الاختلاف بين الضَّمِّ والكسر. وقد نُسِب هذا الرأى -فى لسان العرب- إلى الفَرَّاء. وفى اللسان كذلك: "وفى

---

[20]- انظر: القوافى للتَّنوخى ص178.

[21]- انظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة "كفأ"، م5، ص3893.

[22]- انظر: القوافى للأخفش، ص43، وانظر كذلك: الكافى للتِّبْريزى، ص161، والكافى للشَّنْترينى ص49، والفصول فى القوافى لابن الدَّهَّان، ص85. والقوافى للإربلى، ص125، ونسب هذا القول إلى الخليل.

[23]- انظر: القوافى للأخفش، ص43. وقد نسبَه ابنُ عبدِ ربِّه إلى يونُسَ بنِ حبيب. انظر: العِقْد الفريد، 6/ 354. أما صاحبُ العمدة فقد ذكر أن هذا القول هو قول جِلَّة العلماء كأبى عمرو بن العلاء والخليل ويونس وثعلب. انظر: العمدة، 1/ 263، 264.

24- الشعر والشعراء، 1/ 95. ويؤيِّد صحةَ هذا الرأىَ ما ورد فى العِقْد الفريد، راجع: 6/ 354، وكذا: الجامع لأبى الحسن العَروضى، ص283، 284.

حديث النابغة أنه كان يُكْفِئ فى شعره: هو أن يُخالفَ بين حركات الرَّوِيِّ رفعًا ونصبًا وجرًّا"[25].

القول الثالث: اختلاف الحركات قبل الرَّوِى مباشرةً، كما نقل العَروضىُّ، وقد ذكره المَرْزبانى كذلك[26]. وهو ما سيأتى ذكره لاحقًا باسم "سِناد التوجيه".

القول الرابع: الفساد فى آخر الشِّعر "القافية"، وهذا مفهوم عامٌّ غير محدد، قال الأخفش: "وسألتُ العربَ الفُصَحاءَ عن الإكفاء؛ فإذا هم يجعلونه الفسادَ فى آخر الشعر، والاختلافَ، من غير أن يَحُدُّوا فى ذلك شيئًا..."[27]. قال الأخفش: "وإنما الإكفاء المخالَفة"[28]. ويبدو من كلام الأخفش أنه قد استند إلى الدلالة اللغوية والمسموع عن العرب، وهو ما قد يخالف ما اصطلح عليه غيره من أهل العلم.

القول الخامس: عقَّب الأخفش على ما ذكره بعض العرب –بكون الإكفاء اختلاف الحروف– بقوله: "إلا أننى رأيتهم إذا قرُبت مخارج الحروف، أو كانت من مخرج واحد، ثم اشتدَّ تشابهُها، لم يفطن لها عامَّتُهم"[29]. وما سبق يعبِّر عن اجتهاد من الأخفش فى محاولة فهم ما سمعه عن العرب الأقحاح، ويعدُّ محاولة منه لتحديد ما ذكروه غيرَ محدَّد. وبناءً عليه فإن الإكفاء يحدث عند اختلاف الرَّوِيِّ بين حرفين متقاربين فى

---

[25]– انظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة "كفأ"، م5، ص3894.

[26]– انظر: الموشَّح فى مآخذ العلماء على الشعراء للمَرْزبانى، ص24. وانظر: القوافى للإربلى، ص135.

[27]– القوافى للأخفش، ص43.

[28]– المرجع نفسه، ص51. وللمزيد، راجع: الجامع للعَروضى، ص284. والقوافى للتَّنوخى، ص179، والفصول لابنُ الدَّهَّان، ص85.

[29]– القوافى للأخفش، ص43.

المخرج. وقد عدَّه الشَّنْتَرِينى رأىَ الأكثرية، قال: "وأكثر العلماء على أنه اختلاف حرف الرَّوِيّ إذا تقاربت المخارج"[30].

ومال صاحب الرامزة إلى هذا الرأى ببيتيه المذكورَيْنِ سابقًا فى الإقواء[31].

القول السادس: وهو أعمُّ من سابقه، ويرى أصحابُه كلَّ اختلاف بين حروف الرَّوِيّ إكفاءً، ولا يُشترَط عند أصحاب هذا الرأى تقارب المخرج؛ فقد عرَّف المبرِّد الإكفاء بأنه "اختلاف الرَّوِيّ فى ذاته"[32]. وإضافته "فى ذاته" قيْدٌ منه؛ حتى يفرِّق بينه وبين الإقواء الذى هو اختلاف فى حركة الرَّوِيّ. وهذا الرأى قد تبنَّاه ابن الحاجب فى منظومته، بقوله "من البسيط":

لِاكْفا اختلافُ الرَّوِيْ فإنْ يكُنْ شَبَهٌ ... بمخرجٍ أو بخطٍّ فهْو قد سَهُلا

قال الإسْنوىُّ: "هو اختلاف حرف الرَّوى، ولكن لا يقع إلا فيما تقارب من الحروف"[33]. وقد ردَّ الإسْنَوِىُّ على الناظم لأنه أَلْحَقَ التشابهَ فى الخَطِّ بالتشابه فى المخرج، قال الإسنوى: "ولا أعلم له سلفًا عليه"[34].

---

[30]– الكافى للشَّنْتَرِينى، ص49. وراجع كذلك: قواعد الشعر لثعلب، ص64، والوافى فى القوافى لابن الفَرُّخان، ص91، ومِفْتاح العلوم للسَّكَّاكى، ص575.

[31]– وراجع ما ذكره الشَّريف السَّبتى فى شرحه على الخزرجية، ص215. وقد نُسِب إلى ابن بَرّى أنه عابَ على الجوهرى جعله الإكفاء اختلاف الرَّوى بين الميم والطاء مثلًا؛ لأن هذا –فى نظره– ليس إكفاءً؛ لبُعْد المخرج. انظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة "كفأ"، م5، ص3894.

[32]– القوافى وما اشتُقَّت ألقابُها منه للمُبَرِّد، ص12. وراجع أيضًا: الإقناع فى العَروض وتخريج القوافى للصاحب بن عَبَّاد، ص81، وكذا: القوافى للتَّنوخى. وقد أورد شواهد عديدة على اختلاف حرف الروى، منها ما هو قريب المخرج، ومنها ما هو بعيد. راجعه ص179: 183.

[33]– نهاية الراغب للإسنوى، ص368.

[34]– انظر: المرجع نفسه، ص368.

ويتبين مما سبق أن مصطلح الإكفاء قد اختُلف فيه على ستة أقوال؛ المعتبَر منها القولان المذكوران أخيرًا؛ فإما أن يكون الإكفاء هو اختلاف حرف الرَّويِّ بالقصيدة الواحدة مطلقًا، وإما أن يكون اختلاف حرف الرَّويِّ فى حال تقارب المخرج. وهذا ما استقرَّ عليه التقعيد العَروضى عند المتأخِّرين.

د- **الإجازة:** لغةً تأتى بمعانٍ عديدة؛ منها: أجازَ له البيْعَ: أمْضاه، وأجَزْتُ على اسمه: إذا جعلته جائزًا، وأجاز رأيَه وجوَّزه: أَنْفَذَه[35]. أما من حيث الاصطلاحُ؛ فهناك اختلاف كثير حول مفهوم الإجازة؛ بيانه كالآتى:

القول الأول: اختلافُ الرَّوِيّ مع تقارُبِ مخارجِ الحروف، وهذا رأىُ الخليل، ومن شواهده "على مشطور الرَّجَز":

جاريةٌ من ضَبَّةَ بنِ أُدِّ
كأنَّها فى ذِرْعِها المُنْغَطِّ

وورِدَ أنَّ بعضَهم يسمِّى اختلافَ الرَّويِّ هنا مع تقارُبِ المخرج إقْواءً[36]. وقد ذكر التَّنوخىُّ من جملة الأقوال فى مفهوم الإجازة أنها اختلاف الرَّوِيّ، مثل "من مشطور الرَّجَز":

قُبِّحْتَ من سالفةٍ ومن صُدُغْ
كأنَّها كُشْيةُ ضَبٍّ فى صُقُعْ[37]

ولا يخفى أنَّ الاختلافَ قريبٌ بين قافية الشَّطْرين؛ فقد جاء بالغين والعين، ومخرجُهما الحلق.

---

[35]- انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة "جوز"، م1، ص724.

[36]- انظر: العِقْد الفريد لابن عبد ربِّه، 6/ 354. وراجع كذلك: الشعر والشعراء 1/ 97، والعمدة لابن رشيق، 1/ 265، والجامع للعَروضى، ص286.

[37]- انظر: القوافى للتَّنوخى، ص200.

القول الثانى: يرى أنَّ الإجازةَ كالإكفاء غير أن الإكفاء يكون الاختلاف فيه بين أحرفٍ متقاربةِ المخرج، والإجازة تكون بين أحرفٍ متباعدةِ المخرج[38]. وهذا ضد القول الأول. وقد وردت الإجازة بمصطلح آخر هو **الإعطاء**[39].

القول الثالث: وهو قول ثعلب؛ إذ عدَّ الإجازة فى اجتماع الأخوات فى حروف الرَّوِى، كالعين والغَين، والسين والشين، والتاء والثاء[40]. وقد أشار حسين نصَّار إلى غرابة هذا الرأى، وسبب الغرابة –عنده– يعود إلى أن صاحب هذا الرأى نظر فى شكل الحروف ورسمها لا إلى مخارجها وأجراسها[41]. والملاحظ –حسب نظر الباحث– فى الأمثلة التى ذكرها ثعلب، أنها لم تكن قاصرًا على التشابه الخطِّيّ وحده، بل لعلَّه كان يرى الإجازة فى اجتماع التشابه الخَطِّيّ وقربِ المخرج؛ لذلك لم يذكر الفاء مع القاف مثلًا، رغم التشابه فى الرسم.

القول الرابع: الإجازة اختلاف حرف الرَّوِيّ مطلقًا. قال الشَّنْتَرينى: "وأما الإجازة فهى عند الخليل: اختلاف الرَّوِيّ، وهو الذى يسمِّيه غيره الإكفاء، والإجازةُ: الإعطاءُ؛ فكأنه أعطى الرَّوِيَّ ما لا يستحقُّه من الحروف"[42]. ووردت كذلك باسم "**الإجارة**" بالراء المهملة، وسيأتى ذكره لاحقًا.

---

[38]– الكافى للتبريزى، ص167. وهذا الرأى قد اختاره صاحب الرامزة، راجع: العيون الغامزة للدَّماميني ص246، 247.

[39]- انظر: المعجم المفصَّل لإميل بديع يعقوب، ص59.

[40]- انظر: قواعد الشعر لثعلب، ص65.

[41]- انظر: القافية فى العَروض والأدب لحسين نصار، ص86.

[42]– الكافى للشَّنترينى، ص57. وفى النسخة المطبوعة: "والإجازة والإعطاء...". وقد أسقطْتُ الواو من هذا الاقتباس، وأضفت نقطتين رأسيتين بعد كلمة الإجازة؛ ليستقيم المعنى.

القول الخامس: ذكره ابنُ عبد ربّه بقوله: "والإجازةُ عند بعضهم: اجتماعُ الفتح مع الضَّمِّ أو الكسْرِ فى القافية، ولا تجوز الإجازة إلا فيما كان فيه الصِّلَةُ هاءً ساكنةً؛ نحوُ قول الشاعر "من مجزوء الرَّجَز":

الحمد لله الذى ... يعفو ويشتدُّ انتقامُه

وربُّنا ربُّهُمُ ... لا يستطيعون اهتضامَهْ"[43].

وبهذا تكون الإجازة ضربًا من الإصراف، كما تبين سابقًا، ولكنها تختصُّ بالرَّوِيِّ الذى يليه هاءُ الوصل.

القول السادس: اختلافُ التوجيه؛ أىْ حركةُ الحرف السابق للرَّوِيِّ المقيَّد[44]. وهذا قد اصطُلِح على تسميته "سِنادَ التوجيه" كما سيتبين لاحقًا.

القول السابع: ورود عَروضين مختلفتين فى قصيدة واحدة. ذكره التَّنوخىُّ، واستشهد عليه بقصيدة عَبِيد بن الأبرص "من مجزوء البسيط ومخلَّعِه":

مَنْ يسألِ الناسَ يحْرِموه ... وسائلُ الله لا يخيبُ

ثم قال فيها:

ساعدْ بأرْضٍ إذا كنتَ بها ...ولا تقلْ: إنَّنى غريبُ[45]

القول الثامن الإجازة هى الإيطاء. وحكى هذا القولَ الزَّنْجانىُّ[46]. وسيأتى بيان الإيطاء لاحقًا.

---

[43]– العِقْد الفريد، 6/ 354. وفى النسخة المطبوعة: "إلا فيما كان فيه الصول هاءً ساكنة". ولعل ما ذكرتُ يكون هو الصواب. وانظر: العمدة لابن رشيق، 1/ 248. وكذا: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية لمحمد إبراهيم عبادة، ص99.

[44]- هذا الرأى ذكره ابنُ قتيبة. راجع: الشعر والشعراء 1/ 97.

[45]– انظر: القوافى للتَّنوخى، ص200، 201.

[46]- انظر: معيار النُّظَّار للزَّنْجانى، ص101.

هـ- البَدَل: لغةً بدَلُ الشيء: غيرُه، وبِدْلُ الشيء وبَدَلُه وبديلُه: الخَلَفُ منه. واصطلاحًا: "تغيُّرُ حرف الرَّوِيِّ على غير ما تقدَّمَ ذكرُه فى الإكفاء، ومنه "من مشطور الرَّجَز":

يا قبَّح الله بنى السِّعلاتِ

عمرًا وفانوسًا شِرارَ الناتِ

ليسوا بأخْيارٍ ولا أكْياتِ

يريد "الناس وأكياس"؛ فأبدل حرفَ الرَّوِىَّ لضرورته إلى ذلك. وهذا أقبحُ من الإكفاء وأقَلُّ"[47]. والصِّلَةُ واضحةٌ بين هذا المصطلح ومصطلح "الإبدال" عند الصرفيين، غير أن الإبدال عند الصرفيين على إطلاقه؛ فلا يختصُّ بحرف الرَّوِيِّ. أما الصَّرفيون فيوجِّهون هذا الأمر توجيهًا آخر؛ إذ يرونه ظاهرة من ظواهر الإبدال الكثيرة التى تعبِّر عن تنوُّع اللهجات العربية. وقد عقب ابنُ عُصْفورٍ على هذه الأشْطُر، بقوله: "وإنما أُبْدِلت (يقصد التاءَ) من السين؛ لموافقتها إياها فى الهمْسِ، والزيادةِ، وتجاوُرِ المَخْرَجِ"[48]. ويتبيَّنُ منه أنَّ الإبدالَ بين السين والتاء هنا مستساغٌ؛ لقُرْب المخرجِ والصِّفَةِ.

وأورد ابنُ قُتَيْبَةَ من جملة الإبدال: "إبدال الياء من الحرف فى الكلمة المخفوضة، كقول الشاعر "من البسيط":

لها أشاريرُ من لَحْمٍ تُتَمِّرُه ... من الثَّعَالى ووَخْزٌ من أَرانيها"[49]

ويبدو أن قافية القصيدة قد جاءت مقطوعةً "على زنة فَعْلنْ/5/5" ومردوفة كذلك؛ مما جعل الشاعر يستبدل الياءَ بالباء ليقيم قافيتها.

---

[47]- القوافى للتَّنوخى، ص184. وراجع: معجم مصطلحات العَروض لمحمد محيى الدين مينو، ص22.

[48]- الممتع فى التصريف لابن عصفور الإشبيلى، 1/ 389.

[49]- الشعر والشعراء 1/ 101.وللمزيد حول هذا المصطلح، راجع: معجم مصطلحات العَروض والقافية لعُمر عتيق، ص89.

والبدل يختلف عن الإكفاء والإجازة؛ فمع البدل يتحقَّق التجانس الصوتى بالقافية، ولكن يحدث هذا بتغيير فى كلمات القوافى؛ فيعمد الشاعر إلى الإبدال فى آخرها لهذا الغرض. وهذا خلاف ما يحدث فى الإكفاء والإجازة؛ ولذلك كان البدل أقربَ إلى الدراسة الصرفية. وكذلك فإنه قد يُدرَس ضمن ضرائر الشعر.

وهذا العيب يدعونا إلى النظر فى الضرورات الشعرية التى تستقبَح فى القافية، ومنها ما ذكر صاحب الصِّناعتين، فى قول الشاعر "من البسيط":

مهلًا –أعاذِلَ– قد جرَّبْتِ من خُلُقى ... إنِّى أجود لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا[50]

فما صنعه الشاعر من فكِّ التضعيف ضرورة قبيحة، ووجود هذه الضرورة بالقافية أقبح.

و– **الإيطاء: لغةً:** "واطَأَ بعضُه بعضًا؛ أى وافَقَ"[51]. هذا عن الفعل "واطَأَ" على صيغة "فاعَلَ"، ومصدره "مواطَأة"، ولكن الاصطلاح على المصدر "الإيطاء" على وزن "الإفْعال"؛ فيكون فعله "أوْطَأَ". وفى اللسان: "وأَوْطَأَه غيرَه، وأوْطَأَه فرَسَه: حمله عليه حتى وَطِئَه. وأوْطَأْتُ فلانًا دابَّتى حتى وَطِئَتْه..."[52]. ويتبين منه أن هذه الصيغة تفيد التَّعْدِية؛ فالفعل "وَطِئَ" المتعدِّى لمفعول واحد، بإضافة الهمزة يصبح متعدِّيًا إلى مفعولَيْن.

ويتفق العَروضيُّون على المفهوم العامّ للإيطاء، ولكنهم يختلفون حول تفاصيله وقيوده؛ مما يترتب عليه اختلاف فى تحديد ما يصدق عليه من قوافى الشعر. قال الأخفش:

---

[50]- انظر: الصناعتين لأبى هلال العسكرى، ص150.

[51]– لسان العرب، مادة "وطأ"، م6، ص4863. وقد ذكر إميل بديع هذا المصطلح بهذه الصيغة، وكذلك بصيغتى "**التوطئة**" و"**المواطأة**". راجع: المعجم المفصَّل، الصفحات: 65، 203، 431. ولعلَّه تصرُّفٌ فى الاشتقاق من المؤلِّف.

[52]– المرجع نفسه، مادة "وطأ".

"وأما الإيطاء فردُّ كلمةٍ قد قُفِّى بها مرةً..."[53]. ويتبين منه أن تكرار كلمة القافية فى القصيدة الواحدة يعدُّ إيطاءً. وقد كان المبرِّد فى تعريفه الإيطاء أكثرَ تحديدًا؛ إذ قال: "إعادةُ القافية والمعنى واحد"[54]. وتقييده المفهوم بوحدة المعنى أخرجَ من جملة الإيطاء إعادةَ اللفظ مع اختلاف المعنى.

ز- **السِّناد:** وردَ باللغة دالًّا على معانٍ عديدة؛ يعنينا منها قولُهم: "خَرَجوا متساندين، إذا خرجوا على راياتٍ شتَّى"[55]. ومنه يتضح أن السِّناد يشير إلى الاختلاف، وغياب الاتحاد، وهذا ما يقترب من المعنى الاصطلاحى للكلمة الذى قيَّد عمومَ الاختلاف، وجعله خاصًّا بصور من الاختلاف فى القافية.

واصطلاحًا فإنَّ مفهومَ السِّناد قد حمل قدرًا كبيرًا من الاختلاف عند العلماء، ولعلهم لم يختلفوا فى مصطلح من عيوب القوافى اختلافَهم فى السِّناد. وجاءت أقوالهم كالآتى:

- **القول الأول:** السِّناد كل فساد فى القافية[56]. وبهذا المفهوم فإنه يشتمل على الإقواء والإكفاء وغيرهما، وقيل: هو اختلاف ما قبل الرَّوِيّ وما بعده من حركة أو حرف. وهو قول الرُّمَّانى[57].

53- القوافى للأخفش، ص55. وانظر: الجامع للعَروضى، ص286، الموشَّح للمَرْزُبانى، ص25.

54- القوافى للمبرِّد، ص12. ووافقه فى هذا المفهوم جماعة من العلماء . راجع: الإقناع للصاحب، ص82، والكافى للتِّبريزى، ص162، والكافى للشَّنْترينى، ص50، والفصول لابن الدَّهَّان ص87، والموجز للأنبارى 42، والوافى لابن الفَرُّخان 92، والباقى من كتاب "القوافى" لحازم، ص40، 41، وغيرهم.

55- لسان العرب، مادة "سند"، م3، ص2115. وانظر: مقصد الطالب للعَينى، ص179، وشرح الكافية الشافية لابن الصَّبَّان، ص292.

56- انظر: الكافى الوافى للأَسْفراييني، ص81، 82.

57- انظر: العمدة لابن رشيق، 1/ 270.

– **القول الثانى:** كلُّ فساد أو عيب فى القافية قبل حرف الرَّوِيّ. نسبَه الأخفشُ لبعض أهل العلم[58]. ومثَّل عليه بالياء الساكنة مع ياء المدِّ فى الرِّدف، وبكسر ما قبل الرَّوِيّ المقيَّد مع الفتح، وبمجيء ألف التأسيس مع الساكن. وبه قال ابنُ جنِّى، وإيَّاه اعتمد صاحبُ الرامزة. قال بعضُ المتأخرين: وهو الصحيح"[59]. ويبدو أنه هو الذى استقرَّ الرأى العَروضى عليه لاحقًا[60].

القول الثالث: اختلاف ما قبل الرَّوِيّ من حركة. قال المبرِّد: "السِّنادُ اختلافُ حركة ما قبل الرَّوِيّ. وأقبحُ ما يكون فى المؤسَّس"[61]. وفيه إشكال؛ لأن ألف التأسيس عندهم حرف وليست حركة. ولعلَّ هذا المفهوم هو ما أراده الشَّنْتَرِينى حين ذكر أن بعضهم يحدُّ السِّناد فى "اختلاف الحذو والتوجيه والإشباع فقط".

– **القول الرابع:** كلُّ عيبٍ سوى الإقواء والإكفاء والإيطاء. وهو قول الزَّجَّاج[62]، وهو بهذا المفهوم كأنه يراه مشتملًا على كل عيب فى القافية بخلاف حرف الرَّوِيّ، ولكن هذا التعريف غير مانع؛ فقد يُتصوَّر معه أن التضمين مثلًا داخل ضمن السِّناد.

– **الخامس والسادس والسابع:** أنه كالإقواء، أو هو اختلاف حركة الرَّوِيّ بالفتح؛ فيصير كالإصراف، أو هو كالإكفاء[63].

– **القول الثامن:** اختلافُ الحروف اللازمة قبل الرَّوِيّ، وهى الرِّدف والتأسيس.

---

[58]– القوافى للأخفش، ص53.

[59]– الكافى الوافى للأَسْفراييني، ص81، 82. وراجع: معيار النُّظَّار فى علوم الأشعار للزَّنْجانى، ص102.

[60]- انظر: القافية فى العَروض والأدب لحسين نصار، ص99.

[61]– القوافى للمُبَرِّد، ص13.

[62]– انظر: الكافى الوافى للأَسْفراييني، ص81، 82.

[63]- انظر: القوافى للإربلى، ص138.

– **أقوال أخرى:** اختلافُ القافية فى التأسيس[64]، أو هو اختلاف الرِّدف فقط. وهو قول أبى عُبَيْدة[65]، أو هو اختلاف حركة الدخيل[66]، أو هو اختلاف الحَذْو فقط. ومنهم من عدَّ السِّناد تغيير الإشباع "حركة الدخيل"، بدخول الفتحة على الضمة والكسرة[67]؛ فيكون السِّناد مقتصرًا على ما يسمَّى "سِنادَ الإشباع".

وهذه المفاهيم بعضُها أكثرُ عمومًا من بعض، وبعضُها نادرٌ تُغْفلُه أكثرُ المصادر؛ فأكثر المصادر المتأخرة قد اعتمدت القول المذكور ثانيًا، وهو قول الأخفش وابن جنِّى. وعليه يكون السِّناد "اختلاف ما قبل الرَّوِيِّ من حروف وحركات –فى حدود القافية– مما يلزم اتفاقُه".

وهذا لا ينفى اختلافَ العلماء حول عدد صور السِّناد وفق هذا المفهوم؛ فبعضهم أثبت صورة واحدة له كما تقدَّم، وبعضهم أثبت ثلاث صور[68]، وبعضهم أثبت خمسًا[69]. وكونُ السِّناد عيبًا على إطلاقه محل اختلاف بينهم؛ فمنهم من يربط بين اصطلاح السِّناد والعيب، وبعضهم يرى السِّنادَ مجردَ الاختلاف سواء أكان مقبولًا أم مرذولًا.

---

[64]- انظر: المرجع نفسه، ص138.

[65]– انظر: المرجع نفسه، ص138. وراجع: الشعر والشعراء لابن قتيبة 1/ 96، والكافى الوافى للأَسْفراييني، ص81، 82.

[66]- انظر: القوافى للإربلى، ص138.

[67]- انظر: قواعد الشعر لثعلب، ص64. وللمزيد، راجع: الكافى للشَّنْتَرينى، ص52.

[68]– راجع: العِقْد الفريد لابن عبد ربِّه، 6/ 353.

[69]– راجع: الكافى للتِّبريزى ص164، 165، والموجز للأنبارى ص43، والكافى للشَّنْترينى ص52: 54. والفصول لابن الدَّهَّان، ص91، والكافى الوافى للأَسْفراييني، ص82: 87.

ح- النَّصْب والبأو: للنَّصْب فى اللغة دلالات عديدة؛ لعلَّ أقربَها إلى الاصطلاح هنا أنه "إقامةُ الشيء ورفْعُه"[70]. أما البَأْوُ ففى اللسان: "البَأْواءُ، يُمَدُّ ويُقْصَر: وهى العَظَمة، والبَأْوُ مثلُه، وبَأَى عليهم يَبْأَى بَأْوًا..."[71]. وقد ورد المصطلحان ببعض كتب العَروض، قال الأخفش: "وفى القوافى النَّصْبُ والبَأْوُ، وذلك كل قافية سليمة من السِّناد تامة البناء؛ فإذا جاء ذلك فى الشعر المجزوء لم يسمُّوه نصْبًا ولا بأْوًا، وإن كانت قافيتُه قد تمَّت..."[72]. واختُلف فى هذين المصطلحين؛ هل يدلان على مفهوم واحد، أم أنَّ كلَّ واحد منهما يعبر عن مفهوم مستقلٍّ[73].

ويتبين من كلامهم أنَّ "النصب والبأو" لا يدلَّان على عيب، بل يدلَّان على نقيضه. وذِكْرُهما مع عيوب القافية جاء لإتمام الفائدة؛ فذكر السِّناد وقُبحِه اقتضى منهم ذكرَ ما اصطُلح عليه فى هذا الباب فى حال غياب السِّناد ممَّا يقتضى المدح.

ط- التضمين: اختلفوا فيه كثيرًا، والاختلافُ راجعٌ إلى أنَّ بعضَهم يراه مقتصرًا على التعلُّق اللفظى بين البيتين، وبعضهم يجعله مشتملًا على التعلق المعنوى، وبعضهم يجعله قاصرًا على الحالة التى يكون التعلُّقُ فيها فى كلمة القافية، وبعضهم يجعل تعلُّقَ أيِّ جزْءٍ فى البيت تضمينًا[74]. وقد اختلفوا فى عدِّه عيبًا على آراء شتى. والتضمين يكون

---

[70]- لسان العرب، مادة "نصب"، م6، ص4436.

[71]- المرجع نفسه، مادة "بأو"، م1، ص202.

[72]- القوافى للأخفش، ص64، وراجع: القوافى للإربلى، ص145.

[73]- راجع: الجامع للعَروضى، ص288، والكافى للتِّبريزى، ص168، والكافى للشَّنْتَرينى، ص75، و الفصول فى القوافى لابن الدَّهَّان، ص96.

[74]- راجع: القوافى للأخفش، ص65، والقوافى للمُبَرِّد، ص16، والعِقْد الفريد لابنِ عبد ربِّه 6/ 355، والجامع للعَروضى ص285، والإقناع للصاحب، ص82، والقوافى للتَّنوخى، ص202، وغيرهم. وللمزيد: راجع: التضمين العروضى بين نحو الجملة ونحو النص، للفاتح محمد محمد، ص12: 27.

معيبًا عند كثير منهم كلما زاد التعلُّق بين البيتين، وكذلك إذا كان التعلُّق خاصًّا بكلمة القافية.

وهناك مصطلحات أخرى تلتبس مع التضمين، نذكر منها:

1- الإغرام: ذكره بعض العلماء؛ قال التَّنوخى: "تمام وزن البيت قبل تمام المعنى"[75].

2- التتميم: ذكره ابنُ الحاجب فى منظومته، ويبدو أنه يَعنى به التضمينَ نفسَه؛ قال "من البسيط":

تَتْمِيمُهُمْ أَنْ يَكُونَ البَيْتُ مُفْتَقِرًا ... إِلَى الَّذِي بَعْدَهُ كَأَنَّهُ وُصِلَا

قال الإسنوى: "وبعضهم يعبّر بالتتميم عِوَضًا عن التضمين"[76].

3- الإيداع: بعضُهم عبَّر به عن التضمين[77].

4- التعلُّق المعنوى: حين يكون التعلُّقُ بين البيتين فى غير كلمة القافية بالبيت الأول؛ فقد اصطلح بعضهم على تسميته "تعلقًا معنويًّا"، أما التضمين عندهم فيقتصرُ على تعلُّق كلمة القافية[78].

---

[75]- القوافى للتَّنوخى، ص203. وللمزيد، حول "المصطلحات المقاربة لمصطلح التضمين"، راجع: التضمين العَروضى بين نحو الجملة ونحو النص، للفاتح محمد محمد، ص28: 32. وورد الإغرام أيضًا بمعنى تمام وزن البيت دون أن تتمَّ كلمة الرَّوِىّ. راجع: المعجم المفصَّل، لإميل بديع، ص59، 60، وراجع كذلك: معجم مصطلحات النحو والصرف والعَروض والقافية لمحمد إبراهيم عبادة، ص224.

[76]- نهاية الراغب للإسنوى، ص377. وذكره بهذا المصطلح الزَّنْجانىُّ كذلك. راجع: معيار النُّظَّار، ص103. وذكره ابن رشيق بمفهوم مختلف لا يدل على عيب فى القافية. راجع: العمدة 2/ 653.

[77]- راجع: الكافى للشَّنْترينى، ص56.

[78]- راجع: نهاية الراغب للإسْنوى، ص376، والكافى الوافى للأَسْفراييني، ص93.

5- الاقتضاء: يكون فى البيت اقتضاءٌ لما بعده، وفى التالى افتقار إلى الأول. والتعلق فيه ليس فى كلمة الرَّوِيّ[79]. وهو بهذا يكون كالتعلُّق المعنوى.

6- البتر: ذكر قدامة **المبتور** فى عيوب "ائتلاف المعنى والوزن معًا"؛ "وهو أن يطول المعنى عن أن يحتمل العَروض تمامه فى بيت واحد؛ فيقطعَه بالقافية، ويتمَّه فى البيت الثانى"[80].

7- التفريع: عرَّفه ابنُ أبى الإصبع، بقوله: "أن يُصَدِّر الشاعر أو المتكلم كلامَه باسْمٍ منفيٍّ -بـ"ما" خاصةً- ثم يَصِفَ الاسمَ المنفيَّ بمعظم أوصافه اللائقة به إمَّا فى الحُسْنِ أو القُبْحِ، ثم يجعلَه أصلًا يفرّع منه معنًى فى جملة من جارٍّ ومجرورٍ متعلقةٍ به تعلُّقَ مدح أو هجاء أو فخر أو نسيب أو غير ذلك..."[81].

والتفريع بهذا ينماز ببنية نحْوية خاصَّة، وهو ليس عيبًا، وهو أقرب إلى البحث البلاغى. وقد أورد ابن أبى الإصبع مصطلحين آخرين له؛ فبعضهم يسمِّيه **النفىَ** أو **الجحودَ**[82].

8- الإدماج: ذكره ابنُ الدَّهَّان، وأتى بتعريف له، ومثال[83]، يتضح منهما أن الإدماج ضرب من التضمين أشدُّ عيبًا. ويحدث عند التعلق النحوى الشديد بين المفردتين، وهذا ربما يحدث بين الاسم الموصول وجملة الصلة له، والمضاف والمضاف إليه...

---

[79]- انظر: معجم مصطلحات العروض لمحمد محيى الدين مينو، ص263.

[80]- نقد الشعر لقُدَامةَ بنِ جعفر، ص209. وراجع: مِعيار النُّظَّار فى علوم الأشعار للزَّنْجانى، ص104.

[81]- تحرير التحبير، لابن أبى الإصبع، ص372. وراجع: العيون الغامزة للدَّمامينى، ص272. وذكره ابن رشيق بمعنًى مختلف. راجع: العمدة 2/ 636.

[82]- انظر: تحرير التحبير، ص373.

[83]- راجع: الفصول فى القوافى لابن الدهان، ص94، 95. وجدير بالذكر أن للإدماج مفهومًا آخر، قال ابنُ رشيق: "والمداخَل من الأبيات ما كان قسيمُه متصلًا بالآخر، غيرَ منفصل منه، وقد جمعتهما كلمة واحدة، وهو المدمَج أيضًا". العمدة 1/ 284. ومنه يتبين أن الإدماج أو المُداخَلة يحدث حين يكون جزء من الكلمة بنهاية صدر البيت، والجزء الآخر ببداية العجز منه، ويكثر فى الخفيف ومجزوءات البحور.

9- المجاز: ذكره بعض القدماء، وعابوه، ومن ذلك قول ابن سِنان: "ومن عيوب القوافى أن يتمَّ البيت، ولا تتمَّ الكلمة التى منها القافية حتى يكون تمامها فى البيت الثانى..."[84].

10- المعاظلة: العِظال فى لسان العرب: "المُلازَمَةُ فى السِّفَادِ من الكلابِ والسِّباعِ والجرادِ وغيرِ ذلك مما يتلازم فى السِّفَاد ويُنْشِب، وعَظَلَتْ وعَظَّلَتْ: ركِبَ بعضُها بعضًا..."[85]. ولعلَّ أشهر ما ورد فيه قولُ عمرَ "رضى الله عنه" فى مدح زُهَير بن أبى سُلْمَى: "وكان لا يعاظل بين الكلام"[86].

واصطلاحًا: ذهب قومٌ إلى أنه كالتضمين[87]، وقال قدامة: هو قبيح الاستعارة..."[88]. وقيل غيرُ ذلك[89]؛ مما يدخله ضمن عيوب البلاغة لا عيوب القوافى. ويستبعد الباحث أن تكون المعاظلة –التى أراد عمر "رضى الله عنه" نفيَها عن شعر زُهير– هى التضمين؛ لاستبعاد أن يكون غياب التضمين معيارًا للمفاضلة بين شاعر وغيره. ويبدو أن السبب الذى جعل بعضهم يعدُّ المعاظلة كالتضمين هو الدلالة اللغوية للكلمة؛ ففى التضمين كأن المعنى يتداخل بين البيتين.

---

[84]– انظر: سرُّ الفصاحة لابن سِنان، ص186. وراجع: الباقى من كتاب "القوافى" لحازم، ص39، 40، ومعجم مصطلحات العَروض لمحيى الدين مينو، ص57.

[85]– لسان العرب، مادة "عظل"، م4، ص3003. والسِّفَاد: نَزْوُ الذكر على الأنثى. انظر: لسان العرب، مادة "سفد"، م3، ص2023.

[86]– انظر: نقد الشعر، لقُدَامة، ص174.

[87]- العُمدة لابن رشيق، 2/ 1039. ونُسب هذا القول إلى الخليل. وراجع: لسان العرب، مادة "عظل"، م4، ص3004.

[88]– القوافى للتَّنوخى ص204. وانظره فى "نقد الشعر"، لقُدامةَ، ص175 وما بعدها، وكذا: الصناعتين للعسكرى، ص163، 164.

[89]– راجع: العمدة لابن رشيق، 2/ 1039: 1041، وسرُّ الفصاحة لابن سِنان، ص157: 159، والمعجَم المفصَّل لإميل بديع، ص413.

ى- الرَّمَل: يحمل الرَّمَل فى لغة العرب أكثر من دلالة، ولعلَّ اصطلاحَ الرَّمَل جاء من قولهم: "رَمَلَ الرَّجُلُ يَرْمُلُ رَمَلانًا ورَمَلًا، إذا أسْرَعَ فى مِشْيتِه، وهَزَّ مَنْكِبيْه..."[90]. وهو من المُصْطلَحات المُلْبِسة فى هذا الباب، عرَّفه الأخفش بقوله: "كلُّ شعر مهْزولٍ ليس بمؤلَّف البناء. ولا يحُدُّون فى ذلك شيئًا"[91]. ومصدر الأخفش فى الاصطلاح هنا ما سمع عن العرَب حول هذه الكلمة. وهذا التعريف يظلُّ مبهمًا. قال الأخفش: وعامَّة المجزوء يجعلونه رملًا، وهذا يدخل فى كل شعر خرج عن أوزان العرب.

وإنما سُمِّى هذا رملًا من "رَمَلْتُ"، إذا أسرعت، وأرملت النسجَ، إذا سحقته؛ كأنه أسرع فى نظمه، ولم يُحكمه"[92]. ومنه تتأكد الصِّلة بين المعنيين اللغوى والاصطلاحى؛ فالمجزوءات من البحور سريعة الانقضاء فى الإنشاد، بخلاف الصور الوافية من الأبحر. وقيل غيرُ ذلك[93].

ومما سبق يتضح أن مصطلح الرَّمَل ليس من مصطلحات عيوب القوافى فى شيء، بل هو عيب خاصٌّ بالأوزان؛ فلا يستحق أن يُدرَجَ ضمن عيوب القوافى.

ك- التَّحْريد: لغةً يحمل معانىَ عديدة، ولعلَّ المعنى اللُّغوى المأخوذ منه مصطلحُ "التَّحْريد" ما ورد باللسان: "والحَرَدُ: داءٌ فى القوائم، إذا مشى البعيرُ نَفَضَ قوائمَه؛ فضَرَبَ

---

[90]- لسان العرب، لابن منظور، مادة "رَمَلَ"، م3، ص1734.

[91]- القوافى للأخفش، ص67، وراجع: الجامع للعَروضى، ص288، والموشَّح للمَرْزُبانى، ص25، والكافى للتبريزى، ص168.

[92]- الكافى للشَّنترينى، ص60.

[93]- راجع: الفصول فى القوافى، لابن الدَّهَّان، ص96.

بهنَّ الأرضَ كثيرًا..."[94]؛ ففيه دلالة على الاضطراب. قال الأخفش: "وفيه التَّحْريد. ولا يحدُّون فيه شيئًا، إلا أنهم يريدون به غيرَ المستقيم، مثل الحَرَدِ فى الرِّجْلين"[95].

ويبدو أن العرب كانوا على علم به، قال النابغة "من البسيط":

وعْثُ الرواية بادى العيْبِ مُنتكِبٌ ... فيه سِنادٌ وإقْواءٌ وتَحْريدُ[96]

قال: "وأما التحريد: فاسمٌ لاختلاف الضروب فى الشعر، وذلك يَبين فى العَروض نحو فَعِلن فى ضَرب المديد إذا وقع معها فَعْلن، وكذلك فعِلن فى تامِّ البسيط إذا استُعمل معها فَعْلن..."[97].

وهذا التحديد يقابله اضطراب فى المفهوم لدى غيره؛ قال الشَّنترينى: "وبعضهم جعله اختلافَ الضروب أو الأعاريض فى الشعر الواحد"[98]. والتحريد –عند من يجعله اختلافًا فى الأعاريض– يلتبس مع مصطلحٍ آخرَ يأتى الحديث عنه لاحقًا، وهو "**الإقْعاد**".

والباحث يميل إلى اعتماد الرأى القائل بأن التحريد "اختلاف الأضرب بشكل عام فى كل البحور مما لا يوافق قواعد العَروض"؛ ذلك لأن الاختلاف فى الأضرب موجود فى بحور عديدة؛ مما يتطلب وجود مصطلح يجمعها. وبعضُ صور الاختلاف المقطعى – بدخول زِحافات معينة على أضرب بعض البحور – مقبولة فى الواقع العَروضى، كالجمع

---

[94]– لسان العرب، مادة "حرد"، م2، ص825، 826.

[95]– القوافى للأخفش، ص68. وانظر: الجامع للعَروضى، ص288، والقوافى للإربلى، ص167. وقيَّدَ عدم الاستقامة فى الوزن وحده، بقوله: "... كل شعر غير مستقيم الوزن".

[96]– انظر: القوافى للتَّنوخى، ص207.

[97]– الكافى للتِّبريزى، ص167، 168. وهو ما ذكره بعض شُرَّاح الرامزة. انظر: شرح السَّبْتى، ص242، والعيون الغامزة للدمامينى، ص276.

[98]– الكافى للشَنترينى، ص58.

بين "مستفعلن" و"مفاعلن" و"مفتعلن" و"فعِلتن" فى أضرب الرجز، وكذلك الجمع بين "فاعلن" و"فعِلن" فى أضْرُب الرَّمَل.

وفى المتقارب تحدَّث العَروضيون عن "الاعتماد" فى حالة الضَّرب الأبتر "/5"؛ فلا يُقْبَل أن يكون الجزء السابق عليه مقبوضًا؛ ففيه إخلال كبير بالبنية المقطعية فى نهاية البيت؛ فنرى "فعولن فع //5/5/5" فى بيت، وفى البيت التالى "فعولُ فع //5/ /5" فكأننا أمام مفاعيلن ومفاعلن. ويبدو أن العَروضيين لم يؤكِّدوا على ضرورة مراعاة التجانس بعدم قبض الجزء "فعولن" الذى يليه ضَرْبُ المتقارَب المحذوف "//5 فعلْ"؛ مع أنَّ الجمْعَ بين تفعيلة مقبوضة سابقة عليه وأخرى سالمة يُحْدِث خللًا مقطعيًّا واضطرابًا موسيقيًّا ملحوظًا بالقافية.

وقد ذكر بعضهم "**التجريد**"، ومن تعريفه الوارد عندهم يتبيَّن أنه ليس تصحيفًا للتحريد، بل هو مصطلح مغايِر؛ فهو يدلُّ على خلوِّ القافية من التأسيس والرِّدف[99]. وهو ليس بعيب.

ل- الإقعاد: لاشتقاقات مادة "قعد" دلالات كثيرة فى لسان العرب، ولعلَّ المعنى الأقرب إليه هذا المصطلح، ما ذكره صاحب اللسان بقوله: "والقُعَادُ والإِقْعادُ: داءٌ يأخذ الإبلَ والنَّجائبَ فى أوراكِها، وهو شِبْهُ مَيْلِ العَجُزِ إلى الأرض، وقد أَقْعَدَ البعيرُ فهو مُقْعَدٌ"[100]. وخلاصة أقوالهم فى الإقعاد أنه يتعلق بالخلل الحادث فى أعاريض البيت[101]، وهناك اختلاف حول المصطلح نفسه؛ فقد سمَّاه الخليل -كما ذكر التَّنوخى- إقعادًا، وهو عند

---

[99]- انظر: القوافى للتَنوخى ص148، والفصول لابن الدَّهَّان، ص97.

[100]- لسان العرب لابن منظور، مادة "قعد"، م5، ص3690.

[101]- القوافى للتَّنوخى، ص83.

أبى عُبيد وأبى عُبيدة إقواء[102]. وبعضهم جعل الإقعاد خاصًّا بعَروض الكامل وحده، وبعضهم جعله عامًّا لاختلاف الأعاريض فى أى بحر[103]؟ والأنسب –فيما أرى– أن يكون هذا المصطلح شاملًا لكل اختلاف فى أعاريض القصيدة الواحدة فى أى بحر كان، مما يخالف قواعدَ العَروض.

وهذا العيب لا يعدُّ من عيوب القافية فى شيء، وإن كان البناء المقطعى للعَروض قد يتعلق بالبناء المقطعى للضَّرب الذى يشتمل على القافية، وصورتا العَروض والضَّرب معًا يسهمان فى البناء الموسيقى للقصيدة. وجدير بالذكر أن التَّنوخىَّ لم يذكره ضمن عيوب القافية، بل ضمن "ما يلحق آخرَ الشطر"[104].

م– التجميع أو التخميع: والتخميع لغةً: "خَمَعَت الضَّبُعُ تَخْمَعُ خَمْعًا وخُموعًا وخُماعًا: عَرِجت، وكذلك كلُّ ذى عَرَج"[105]. وقد ذكره قُدَامَةُ باسم "التجميع"، وعدَّه من عيوب

---

[102]– المرجع نفسه، ص86. والمقصود بأبى عبيد: القاسم بن سلام، والمقصود بأبى عبيدة: "مَعْمَر بن المُثَنَّى". وقد عزا ابن رشيق هذا القولَ إلى أبى عبيدة دون ذكر غيره. راجع: العمدة لابن رشيق، 1/ 263.

[103]- للمزيد، راجع: الكافى للتِّبْريزى، ص169. شرح الخزرجية للسَّبْتى، ص241، 242. وراجع: العيون الغامزة للدَّمَامينى، ص273. والكافى الوافى للأَسْفراييني، ص99، 100.

[104]– انظر: القوافى للتَّنوخى، ص83. وجدير بالذكر أنه قد نُسِب إلى الخليل قوله: إذا كان بيتٌ من الشعر فيه زِحاف، قيل له مُقْعَد. انظر: لسان العرب، مادة "قعد"، م5، ص3690. وهو مفهوم مخالف لما سبق ذكره. وقد ورد الإقعاد باسم الإقصاء. انظر: المعجم المفصَّل لإميل بديع، ص60. وللمزيد حول دلالات "الإقعاد"، راجع: معجم مصطلحات العَروض والقافية لعُمر عتيق، ص28، 29.

وفى أحد معاجم الاصطلاحات المعاصرة، ورد الآتى: "المقعَّر": "أطلقه الخليل على انتقاض قوة العَروض...". انظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعَروض والقافية لمحمد إبراهيم عبادة، ص253. ولا أستبعد أن يكون تصحيفًا لكلمة "المُقْعَد" حسبما ورد فى نسخة مطبوعة للعِقْد الفريد. وأيًّا كان الأمر فهو ليس ضمن عيوب القافية.

[105]– لسان العرب، مادة "خمع"، م5، ص1268.

القوافى؛ وهو: "أن تكون قافية المصراع الأول من البيت الأول على رَوِيّ متهيئ لأن تكون قافية آخر البيت فتأتى بخلافه"[106]. ومن الأمثلة عليه قول الشَّمَّاخ "من الطويل":

لِمَن منزلٌ عافٍ ورسْمُ منازِلِ ... عفَتْ بعد عهد العاهدين رياضُها

ويبدو أن "التخميع" أقرب فى الدلالة على هذا الأمر من "التجميع"؛ لأنه يفيد معنى العَرَج؛ فكأن التصريع بمنزلة القدمين للبيت، لوجود قافية بنهاية كلا الشطرين؛ والبيت على هذه الصورة فقد إحدى قدميه، بغياب قافية الصدر. ولم تعتدَّ به كتب القوافى؛ لأنه ليس بعيب، بل هو خلاف الأَوْلَى، والقصائد التى جاءت عليه أكثر من أن تُحْصَى.

ن- الحُوش والنُّفُر: لعلَّهما من اصطلاح أبى العلاء؛ إذ قال: "والقوافى تنقسم ثلاثة أقسام؛ الذُّلُل والنُّفُر والحُوش؛ فالذلل ما كثر على الألسن، وهى عليه فى القديم والحديث. والنُّفُر ما هو أقل استعمالًا من غيره كالجيم والزاى ونحو ذلك. والحُوش اللواتى تُهجر فلا تستعمَل"[107]. فالقوافى تندر على رَوِيّ الضاد والطاء، والظاء خاصَّةً. والإتيان بالرَّوِيّ على هذه الأحرف أمرٌ مستصعَب، لكن قد لا يعدُّ من عيوب القافية، بل ربما يدلُّ على اقتدارٍ من الشاعر، إلا إذا قاده هذا إلى التكلف.

---

[106]- نقد الشعر لقُدامةَ، ص181، وراجع: القوافى للتَّنوخى، ص86، والعمدة لابن رشيق، 1/ 283، وسرُّ الفصاحة لابن سِنان، ص188، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعَروض والقافية لمحمد إبراهيم عبادة، ص82.

[107]- اللُّزوميَّات للمَعَرِّى 1/ 30. والنُّفُر: "القوافى التى هجرها الشعراء لقلَّتها أو ثِقلها، وهى (الثاء والخاء والذال والشين والظاء والغين)، وحوشىُّ الكلام: وحشيُّه وغريبُه". معجم مصطلحات العَروض لمحيى الدين مينو، ص65. وفى موضع آخر منه: "القوافى النُّفُر التى قلَّما يكتب عليها الشعراء؛ لأنها تنفر منهم لصعوبتها، وهى: الثاء والذال والزاى والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والواو والهاء الأصلية والكاف الأصلية". المرجع نفسه، ص318، 319؛ فهو بهذا عدَّ الحُوشىَّ والنُّفُر بمفهوم واحد. وللمزيد، راجع: موسيقى الشعر لإبراهيم أنيس، ص234، 235. وقد قسَّم حروف العربية حسب نِسَب استعمالها رويًّا إلى أربعة أقسام.

غير أن أبا العلاء لم يقصر "الحُوش" على هذا المفهوم السطحى، بل ذكر أمرًا بالغَ الأهمية –إذ أورد مثالًا على الحُوش بالإتيان بالرَّوِيِّ المقيَّد بالطويل الأول– بقوله: "ولا يُعلَم شيءٌ من الشعر القديم جاء فيه الطويل الأول مقيَّدًا إلا أن يكون شاذًّا مرفوضًا، وذلك فى التمثيل، كقوله "من الطويل":

كأنِّىَ لم أركبْ جوادًا للذَّةٍ ... ولم أتبطَّنْ كاعبًا زانَها الخَلْخَلْ

ولم أسْبَأِ الزِّقَّ الرَّوِىَّ ولم أقُلْ ... لخَيْلِىَ: كُرِّى كرَّةً بعدما تخذل"[108].

وأبو العلاء يلفت النظر إلى عيبٍ قافويٍّ –ربما لا يُنتَبَه إليه– بمخالفة سنن الشعراء فى أواخر الأبيات على أوزان معيَّنة؛ ويبدو أن الاستقراء هو الذى قاد أبا العلاء إلى استخلاص هذا العيب، والحكم عليه بالحُوشية؛ حيث إنه لم يجد هذا الشكل موجودًا بالشعر القديم فى دواوين الفحول إلا نادرًا أو متكلَّفًا...[109]. ويرى الباحث أنه بشيء من التوسُّع يمكن أن يُلحَقَ بهذا المصطلح تركُ الرِّدف مع القوافى التى حقُّها الرِّدف، كما صنع أبو نواسٍ بقوله "من البسيط":

لا تبْكِ ليلى ولا تطربْ إلى هنْدِ ... واشْربْ على الورْدِ من حمراءَ كالورْدِ[110]

وقد ذكر قُدَامةُ بنُ جعفرٍ **الحوشىَّ** "بالياء المشدَّدة" ضمن عيوب اللفظ، وهو أن يكون ملحونًا وجاريًا على غير سبيل الإعراب واللغة...[111]. والحُوشىُّ –بهذا المفهوم– يختلف عن القوافى الحُوش التى ذكرها أبو العلاء. ويتفق المصطلحان فى الدلالة على الإغراب.

---

[108]– اللزوميات للمعرّى، 1/ 30. ولا يخفى ما فى البيتين من تغيير لقوافى بيتين لامرئ القيس، عجُزاهما كالآتى: "ولم أتبطَّن كاعبًا ذاتَ خَلْخَالِ"، و"لخيلِىَ كُرِّى كرَّةً بعد إجْفالِ". انظر: ديوان امرئ القيس، ص341.

[109]– انظر: اللزوميات للمعرّى، 1/ 30.

[110]- ديوان أبى نواس، ص110.

[111]– نقد الشعر لقُدَامة، ص172.

س- التخنيث:

ورد هذا الاصطلاح بمصادر النقد، ودلالته غير واضحة. والشاهد الذى يُذكَر عليه ما رُوِىَ من أنَّ عُبَيدَ الله بنَ قيْسٍ الرُّقَيَّات حين أنشد عبدَ الملك بن مَرْوانَ قولَه "من الكامل":

إنَّ الحوادثَ بالمدينة قدْ ... أوجعْننى وقَرَعْن مَرْوَتِيَهْ

وجَبَبْنَنى جَبَّ السَّنام ولمْ ... يتركْن ريشًا فى مَناكِبِيَهْ

فقال له عبدُ الملك: أحسنتَ، إلا أنكَ تخنَّثْتَ فى قوافيك؛ فقال: ما عدوْتُ قولَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَانِيَهۡ﴾". وقد عقَّبَ أبو هلال العسكرى بقوله: "وليس كما قال؛ لأنَّ فاصلةَ الآية حسنةُ الموقع، وفى قوافى شعْرِه لِينٌ"[112].

فما سبب وصْمُ عبد الملك هذه القافية بهذا العيب؟ وكذلك فإن تعقيب العسكرى يغلب عليه الذوق والانطباع؛ لأنه وَصَفَ فاصلتى الآيتين الكريمتين بما تستحقَّان من حسن الموقع فى الآذان، ووَصَمَ قوافىَ الشاعر بخلاف ذلك، لكنه لم يذكر لنا علَّةَ استحسانه الفاصلة فى الآيتين، ولا استهجانه قافية البيتين.

هذا كلُّه يدفعنا للرجوع إلى المدلول اللغوى للكلمة؛ ففى اللسان: "خَنِثَ الرَّجُلُ خَنَثًا؛ فهو خَنِثٌ، وتَخَنَّثَ وانخَنَثَ: تثنَّى وتكَسَّرَ". وفيه: "تخنَّثَ الرجلُ وغيرُه: سقط من

---

[112]- كتاب الصناعتين لأبى هلال العسكرى، ص450. وقد أورد المَرْزُبانىُّ البيتين، وذكر أن الأصمعى قد نسب اللحن إلى الشاعر بقوله:

تبكيكمُ أسماءُ مُعْوِلةً ... وتقول ليلَى: وا رَزيئتِيَهْ

والآيتان من سورة الحاقة، 28، 29.

قال الأصمعىُّ: "كان ينبغى أن يقول: وا رزيئتاه، كما تقول: وا عمَّاه، وا أُخَيَّاه". انظر: الموشَّح، للمَرْزُبانى، ص187. وربما يكون هذا البيت هو موضع التخنيث الذى عناه الخليفةُ عبدُ الملك؛ فعدَّ اللحن فى القافية ضعفًا.

الضَّعف"[113]. ولعل فى هذه المعانى ما يفيد الضعف واللين والتكسُّر، أو ما هو نقيض القوة والجزالة والفخامة. وكل هذه المعانى عامَّة غير محدَّدة؛ فلا نستطيع الجزم بمراد الخليفة عبدِ الملك من وصفه السابق لقوافى هذا الشاعر؛ فلعلَّه استشفَّه من الضعف الصوتى فى بنية القوافى لاعتماد الشاعر الياء المحرَّكة رويًّا –وهى ياء النَّفْس– مع الهاء الساكنة وصلًا، والهاء حرف يتصف بالهمس؛ والمهموس: "حرف أُضعِف الاعتمادُ عليه فى موضعه حتى جَرَى معه النَّفَسُ"[114]، أضف إلى هذا أن الهاء ينفرد عن حروف العربية بسِمةٍ خاصة، وهى كونه "مَهْتوتًا"؛ "وذلك لِما فيه من الضعف والخفاء"[115]. كل هذا أَضْعَفَ قافيةَ البيتين. وإذا صحَّ هذا الاحتمال فإن كل قافية تتصف بالضعف الإيقاعى تكون جديرة بأن توصف بـ"التخنيث". وقد وصف حسين نصار التخنيث بأنه "الرِّقَّة المُفْرطة فى الموضع الذى لا يدعو إليها"[116].

وهذا بخلاف ما فى الفاصلتين القرآنيتين اللَّتَيْنِ بهما ألف التأسيس فى "مَالِيَهْ" و"سُلْطَانِيَهْ"؛ فهذه الألف قوَّت الإحساسَ الإيقاعىَّ بالفاصلتين، ومما يؤكد هذا الأمر أنَّ الشِّعْرَ العربىَّ حافلٌ بقصائدَ عديدةٍ مشهورةٍ جاءت فيها الياء المحرَّكة رويًّا، واعتمدت فى إيقاعها على ألف التأسيس[117]. وكثير منها يعتمد على الألف وصلًا بعد حرف الرَّوِىّ؛ مما يُكسب هذه القوافى وضوحًا إيقاعيًّا.

---

[113]– لسان العرب، مادة "خنث"، م2، ص1272.

[114]– المُمْتِع فى التصريف، لابن عصفور 2/ 671، 672. وهذا التعريف ذكره سيبويه فى كتابه 4/ 434.

[115]– المرجع نفسه، لابن عُصْفور 2/ 676.

[116]- القافية فى العَروض والأدب لحسين نصار، ص106.

[117]– منها على سبيل التمثيل: قصيدة عبد يغوث بن الحارث "**ألا لا تلومانى كفى اللوم ما بيا**"، وقصيدة مالك بن الريب "**تذكَّرْتُ مَن يبكى علىَّ فلم أجد ... سوى السيفَ والرُّمْحَ الرَّدَيْنىَّ باكيا**"، والمؤنسة لقيس بن الملوَّح: "**تذكرتُ ليلى والسنين الخواليا**"، وللمتنبّى: "**كفى بكَ داءً أن ترى الموتَ شافيا**" يمدح فيها كافورًا، و"**أُرِيكَ الرِّضا إن أَخْفَتِ النفسُ خافيا**" يهجو

ع- **التَّعَدِّى والمُتَعدِّى:** التعدِّى لغةً: "مجاوزةُ الشيْءِ إلى غيرِه"[118]. واصطلاحًا: عرَّفه الأخفش بأنه: "حركةُ الهاء التى للمُضْمَر المُذَكَّر، الساكنةِ فى الشعر، نحْوُ: (...خَبَلُهْ). فالهاء متحركة إذا وَصَلْتَ كلامَك. والمتعدِّى الواوُ التى تَلْحَقُها من بعدِها، نحوُ "شطر من الرَّجَز":

تَنْفِرُ منه الخيْلُ ما لمْ نَعْزِلُهُ"

وكذلك الياءُ؛ فحركةُ الهاءِ التعدِّى، والياءُ المتعدِّى"[119].

الغُلُوُّ والغالى: "أصْلُ الغَلاء الارتفاعُ ومجاوزةُ القدر فى كل شيء... وغَلا فى الدين والأمر، يَغْلو غُلُوًّا: جاوزَ حَدَّه"[120]. ومنه يتبين أن الغالى هو كل شيء مجاوزٌ للحدِّ، وهذا موافق للمعنى الاصطلاحى، وإن كان الاصطلاح قد قصر معناه على النون الزائدة على الوزن بعد الرَّوِيِّ المُقيَّد. وقد ذكره الأخفش، وذكر الشاهدَ المشهور عليه "شطر من الرَّجَز":

وقاتِمِ الأعماقِ خاوى المُخْتَرَقِنْ

وذكر الأخفش أن الغلوَّ حركة القاف، أما النون الساكنة الزائدة فهى الغالى[121].

بها كافورًا. هذه القصائد على الترتيب من الأعصر الجاهلى والإسلامى والأموى والعباسى؛ مما يدل على أن هذه القافية مقبولة موسيقيًّا. وفيها جميعًا ألف التأسيس التى أسهمت فى زيادة إيقاع القافية، بخلاف بيتى عُبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات المذكورَيْنِ.

[118]- لسان العرب، مادة "عدا"، م4، ص2846.

[119]- القوافى للأخفش، ص35، 36. وراجع: القوافى للإربلى، ص111.

[120]- لسان العرب، مادة "غلا"، م5، ص3290.

[121]- انظر: القوافى للأخفش 36. وراجع: القوافى للإربلى، ص106، ومِفتاح العلوم للسَّكاكى، ص574. وانظر: معجم مصطلحات العَروض لمحيى الدين مينو، ص233.

وجدير بالذكر أن التعدِّى والمتعدِّى، والغلوَّ والغالى؛ كلها عيوب متعلقة بالإنشاد، والإنشاد له صِلة باللهجات العربية. قال الأخفش: "وإنما دعاهم إلى حركة الهاء وإدخالِ الواو أنَّ ذلك كان حالُها فى كلامهم، فاستنكروا إسكانَها؛ لأنها لم تكن تجرى هكذا على ألسنتهم..."[122]. وقال فى الغلوِ والغالى: "وأمَّا حركةُ حروف الرَّوِيِّ المقيَّد، فإنَّ أكثرَ الشعر مُطْلَقٌ. ومن لغةِ هؤلاء أن يزيدوا فى المطلَق النونَ فى الوصْلِ، وكَثُرَ ذلك على ألسنتهم..."[123]. ما سبق يبيّن أن هذين العيبين يعبّران عن تصرُّف من مُنْشِدى الشِّعر ورواته.

والدلالات اللغوية لهذه المصطلحات تعبّر عن مجاوزة الحدِّ؛ لذا فهى غير مستحبَّة. وهذا عائد فى المقام الأول إلى الخلل الذى تسبّبه للميزانِ العَروضىِّ وموسيقى الأبيات؛ فالغالى يختلف عن النون التى تُضاف للترنُّم بدلًا من الوصل بالقافية، كما فى "شطر من الوافر":

أَقِلّى اللومَ –عاذِلَ– والعتابَنْ

فالنون هنا لم تؤثر فى ميزان الشطر؛ لذا لم توصف بالغُلُوِّ، ولم تُعَدَّ من جملة العيوب. **هذا، وقد أضافت مصادرُ النقد الأدبى بعضَ المصطلحات الخاصة بعيوب القافية التى لها صِلةٌ بالمعنى**؛ إذ إن القافية ليست مجرد قالب صوتى يتكرر أواخر الأبيات، ولكن لها دورها فى البنية النحوية والدلالية للبيت؛ لذلك فإن كلمة القافية ينبغى ألا تكون متكلَّفة، ولا تكون مجلوبة فقط لأجل التجانس الصوتى. ومن المصطلحات التى ذكرها النُّقَّاد فى هذا الباب ما يلى:

---

[122]– القوافى للأخفش، ص36.

[123]– القوافى للأخفش، ص36، 37.

أ- **الحشو**؛ وهو لا يقتصر على كلمة القافية، بل هو عامٌّ بالبيت الشِّعرى والنَّثْر المسجوع، والمراد به أن يكون المقصد من الكلمة إصلاح الوزن أو تناسب القوافى وحرف الرَّوِيِّ أو إقامة السجع، من غير معنًى تفيده أكثر من ذلك[124]. ومثاله فى القوافى قول أبى تمام "من الكامل":

كالظَّبْية الأدماءِ صافتْ فارْتَعَتْ ... زهْرَ العَرَار الغَضّ والجَثْجاثا

"فإنَّ الجَثْجاثَ إنما جاء به حشوًا لأجل القافية، وإلا فليس للظبية فضيلةٌ إذا رعت الجَثْجاثَ، ولا له ميزة على غيره من النبات"[125].

وجدير بالذكر أن ابن سِنان قد ذكر فى موضع آخر: "ومما يجب أن يُعتمَد فى القافية ألا تكون الكلمة إذا سُكِتَ عليها محتملة لمعنًى يقتضى خلافَ ما وُضع الشعر له"، وأورد مثالًا عليه فى قول الصاحب بن عبَّاد فى مدحه عَضُد الدولة بن بُوَيه "من الطويل":

ضَمَمْتَ على أبناء تَغْلِبَ تاءها ... فتَغْلِبُ ما كرَّ الجديدانِ تُغْلَبُ

فتطيَّرَ عَضُد الدولة، وقال: يكفى اللهُ ذلك[126]. ويعقِّب ابنُ سِنان على هذه القصة بقوله: "ولو قال فى وسط البيت "تُغْلَب" لم يكن فى ذلك القبح ما يكون فى القافية؛ لأنها موضع قطع وسكوت ووقوف..."[127]. وهذا المِثال دالٌّ على عيب من العيوب المتعلقة بالمعنى والمقام، ولم يضع له ابن سِنان اصطلاحًا.

124- انظر:سر الفصاحة لابن سنان الخفاجى، ص146.

125- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجى، ص154. وراجع: الصناعتين للعسكرى، ص450، 451. والجَثْجاثُ: نوعٌ من النبات. راجع: لسان العرب لابن منظور، مادة "جثث"، م1، ص544.

126- انظر: سرُّ الفصاحة لابن سِنان، ص182.

127- المرجع نفسه، ص182.

ب- الاستدعاء: ذكره قُدَامَةُ -ضمن "عيوب ائتلاف المعنى والقافية"- بقوله: "أن تكون القافية مستدعاة قد تُكُلِّف فى طلبها؛ فاستُعمِل معنى سائر البيت"، وذكر عيبًا قريبًا منه، وهو "أن يؤتَى بالقافية لأن تكون نظيرة لأخواتها فى السجع؛ لا لأن لها فائدةً فى معنى البيت"128.

والمثال الذى يذكرونه على ذلك، قول الشاعر "من الخفيف":

ووُقِيتَ الحُتوفَ من وارثٍ وا ..(م).. لٍ، وأبقاكَ صالحًا ربُّ هودِ

عقَّب قدامةُ على البيت بأن نسبة الشاعر اللهَ "عزَّ وجلَّ" إلى أنَّه ربُّ هودٍ، ليست بأجود من نسبته إلى أنَّه ربُّ نوحٍ، ولكنَّ القافية الدالِيَّة هى التى اضطَرَّته لهذه النسبة[129]. ويرى الباحث أنَّ لقافية البيت مسوِّغًا؛ لأن الشاعر فى قوله: "صالحًا" أراد الصِّفة، ومجيئه بـ"هود" بعدها صنع توريةً لطيفة بالبيت؛ لأنَّ اسْمَ النَّبيِّ "هود" مقترنٌ بالنبى "صالح" "عليهما السلام"، كما يقترن ذكر "عادٍ وثَمودَ"؛ ومنه قد يخطر على الذهن أن المقصود بـ"صالحًا" فى البيت العَلَم، ولكن بإنعام النظر يتبين أن الوصْفَ وحدَه هو المراد؛ فتتحقق التورية التى هى سر جمال هذا البيت.

128- انظر: نقد الشِّعر لقُدَامة، ص210. وراجع: المعجم المفصَّل فى علم العَروض والقافية وعلوم الشِّعر، لإميل بديع، ص53، ومعجم مصطلحات العَروض، لمحيى الدين مينو، ص98. وجدير بالذكر أن مصطلح "الاستدعاء" يختلف عن مصطلح آخر قريب منه ذكره النُّقَّاد هو "**الإيغال**"؛ لأن الإيغال يكون عند تمام المعنى قبل قافية البيت، ولكن القافية تعطى معنًى إضافيًّا؛ لذا فإنَّ الإيغالَ له دلالةٌ إيجابيةٌ بخلاف الاستدعاء. للمزيد، راجع: معجم مصطلحات العَروض والقافية لعُمَرَ عتيق، ص22، 23.

129- انظر: نقد الشِّعر لقُدَامة، ص211، والصِّناعتين للعسكرى، ص451، والعُمْدة لابن رشيق 2/ 695. وسرُّ الفصاحة لابن سِنان الخفاجى، ص185.

وهناك مصطلح آخر هو **الإلجاء**، وهو أن تُجبِر القافيةُ الشاعرَ أن يذكر أحدَ الأعلام؛ لاتفاقه مع الرَّوِيِّ، دون ميزة فيه[130]. ويبدو من هذا المفهوم أن الإلجاء صورة من الاستدعاء.

جـ- القلق: من العيوب اللغوية، ما أجراه الشاعر –من أجل القافية– فى لفظها، مفردةً ومركَّبة[131]. ويبدو من الشواهد المذكورة أنه عيب أدخَل فى باب الضرائر الشعرية. ومنه قول الراجز:

أقول إذ خرَّتْ على <u>الكَلْكالِ</u>

وقول الآخر: **الحمْدُ للهِ العلىِّ <u>الأَجْلَلِ</u>**

ففى الشاهد الأول مدَّ الفتحة القصيرة فى كلمة "الكَلْكَل" –وهى بمعنى الصَّدِر– لتناسب قوافى الأرجوزة. وفى الثانى فكَّ التضعيف فى كلمة "الأجلِّ".

د- الاكتفاء: أن يكتفى الشاعر –اضطرارًا– ببعض الجملة فى قافيته، تاركًا بعضها الآخر؛ لأنه مفهوم من سياق الكلام، وقد يكون المحذوف كلمةً أو بعض كلمة[132]. وفى بعض صوره دلالة على تكلُّف الشاعر، وربما عجزه عن النظم بالطريقة المُثْلى.

ومن عيوب القافية **التنافُر**، ويتمثل فى الإتيان بألفاظ ذات جَرْسٍ تنفر منه الأسماعُ المرهَفة التى رَقَّقتها الحضارة، نحو كلمة "الضَّمايير" التى استعملها كُلْثومٌ بن عَمرو العتَّابى، فى قوله "من البسيط":

فُتَّ المَمادِحَ إلا أنَّ ألسُنَنا .. مُستنطَقاتٌ بما تُخفى الضَّماييرُ[133]

---

[130]- انظر: المعجم المفصَّل لإميل بديع، ص61.

[131]- انظر: القافية فى العَروض والأدب لحسين نصَّار، ص117. ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعَروض والقافية لمحمد إبراهيم عبادة، ص255.

[132]- راجع: المعجم المفصَّل لإميل بديع، ص61.

[133]- انظر: المعجم المفصَّل لإميل بديع، ص202.

وقد اعتنت مؤلَّفات البلاغة والنقد بذكر مثل هذه العيوب.

المبحث الثانى: صور الإشكالات الاصطلاحية لعيوب القوافى.

استقصت الدراسة فى مبحثها الأول مصطلحاتِ عيوب القوافى من مصادرها، وبينت الاختلاف الكبير الواقع فيها وفى دلالاتها، وتحاول الدراسة فيما يلى تحديد صور هذا الاختلاف والاضطراب؛ مما قد يهيِّئ للدارسين التعامل الأمثل معه، ومعالجته.

وتتمثل الإشكالات الاصطلاحية فى الآتى:

أولًا: إشكالات خاصة بالمصطلحات ومطابقتها للمفاهيم. تقتضى القسمة العقلية احتمالاتٍ أربعةً فى العَلاقة بين المصطلح والمفهوم من جهة التحديد وعدمه؛ فالأول: أن يكون هناك مصطلح واحد لمفهوم واحد. وهذه هى الصورة المثلى حيث لا يوجد إشكال فى البحث العلمى والدراسة. أما الاحتمالات الثلاثة الأخرى فتنطوى على إشكالات؛ وبيانها كالآتى:

أ- وجود مصطلح واحد يعبِّر عن أكثر من مفهوم.

لعل هذا يمثل أكثر إشكالات المصطلح فى عيوب القافية؛ فلا تكاد ترى مصطلحًا عروضيًّا إلا تجد اختلافا حول مفهومه؛ مما ينتج عنه تشويش فى فهم الأمر المقصود بالتعييب عندهم. ومعلوم أن دلالة المصطلح على مفهوم واحد محدد يقى طلاب العلم والمتخصصين من الوهم وسوء الفهم اللذين ينتجان من تعدد الدلالات؛ "فالمصطلح لا بد أن يكون بدلالة واضحة وواحدة فى داخل التخصُّص الواحد، على العكس من الكلمات الأخرى التى يتحدد معناها عن طريق السِّياق، وتتعدد دلالات كل كلمة منها"[134].

[134]- الأسُس اللُّغوية لعلم المصطلح، لمحمود فهمى حجازى، ص12.

وهذا اللون من الاختلاف ظهر جليًّا مع عرض المصطلحات بالمبحث الأول؛ فقد أحصى هذا البحث أربعة مفاهيم مختلفة للإقواء، وستة للإكفاء، وثمانية للإجازة، وأكثر منها فى السِّناد، كما تبيَّن آنفًا.

وقد يكون للمصطلح مفهوم ضمن عيوب القوافى، ولكنه يدلُّ على مفهوم آخر فى فنٍّ آخر أو أكثر؛ فمصطلح "الرَّمَل" –على سبيل المثال– له دلالة هنا تختصُّ بعيب من عيوب النظم كما تقدَّم، والمصطلح نفسه فى علم العَروض يُقْصَد به البحر المعروف ضمن بحور الشعر، وكذلك فالرَّمَل فى النَّغَم العربى يمثِّل ضَرْبًا من الغناء، وعند الحديث عن مناسك الحَجِّ يكون للرَّمَل دلالة خاصَّة بإسراع المشى عند الطواف... وكذلك فالنَّصْبُ له دلالة فى هذا الباب تختلف عن دلالة المصطلح نفسه فى النحو؛ إذ يدلُّ على الحالة الإعرابية المعروفة، وكذلك فإنَّ للنَّصْب دلالةً ثالثةً عند الحديث عن الفِرق الإسلامية؛ حيث إنه يعبر عن موقف مغالٍ ضد آل بيت النبى "صلى الله عليه وسلم"، وكل ذلك يختلف عن مفهوم النَّصب عند أهل القانون...إلخ. ومثل هذه الاختلافات لا يمثل كبير إشكال؛ لأن السياق العلمى هو الذى يمنع حدوث اللَّبْس بين المفاهيم المتعددة. ولكن الإشكال يتجلَّى عندما تتعدد المفاهيم فى إطار العلم الواحد، وتتجلى أكثر إذا كان هذا التعدد ضمن باب واحد من أبواب هذا العلم.

ب– وجود أكثر من مصطلح لمفهوم واحد.

وهذا الإشكال تكرر فى العيوب المذكورة آنفًا. ومن الأمثلة عليه أننا إذا وجدنا اختلافًا فى حركة حرف الرَّوِيِّ فى قصيدة واحدة بين الفتح والضَّمِّ، أو بين الفتح والكسر؛ فهذا العيب يُطلَق عليه الإقواء، أو الإكفاء، أو الإجازة، أو السِّناد؛ لاختلافهم فى تحديد هذه المصطلحات.

جـ- اجتماع الإشكالين معًا، وذلك بوجود أكثر من مفهوم للمصطلح الواحد، ويكون لبعض هذه المفاهيم أكثر من مصطلح كذلك. فمثلا اختلاف حركة الرَّوِيِّ بين الضمِّ والكسر له أكثر من اصطلاح؛ فهو يُدعَى عند بعضهم إقواءً، وعند آخرين يُدْعَى إكفاءً؛ والإقواء نفسه يحتمل أربعة مفاهيم مختلفة، والإكفاء يحتمل ستة مفاهيم؛ ومن مفاهيم الإقواء الأخرى دخول علَّة القطع على عَروض الكامل فى غير تصريع، ولهذا القطع بعَروض الكامل مصطلحٌ آخرُ هو "الإقعاد"... وهذا كله يَصِمُ الدراسةَ العلميةَ بالصعوبة والثِّقَل.

ثانيًا إشكالات خاصة بالتعريفات: للتعريفات أهميةٌ بالغةٌ فى تحديدِ المصطلحات، وصياغةِ التصورات الذهنية المقابلة لها. والغرضُ من التعريف "تفهيمُ مفهوم المعرَّف"[135]. ولا يحصل هذا الغرض إلا بشروط خمسة؛ الأول أن يكون المعرِّفُ (التعريفُ) مانعًا؛ "فلا يشمل إلا أفراد المعرَّف"، وجامعًا "يشمل جميعَ أفراد المعرَّف"؛ فعلى هذا لا يجوز التعريفُ بالأعمِّ؛ لأنه لا يكون مانعًا، ولا بالأخصِّ؛ لأنه لا يكون جامعًا، ولا للمباين؛ لأن المتباينَيْنِ لا يصحُّ حمْلُ أحدِهما على الآخر، ولا يتصادقان أبدًا.

الثانى: أن يكون المعرِّف أجْلَى مفهومًا (أوضَحَ) عند المخاطَب من المعرَّف.

الثالث: ألا يكون المعرِّف عينَ المعرَّف فى المفهوم، كتعريف الحركة بالانتقال.

الرابع: أن يكون خاليًا من الدَّوْر، ومن أمثلة الدَّوْر تعريف الشمس بأنها كوكب يطلع فى النهار، وتعريف النهار بأنه زمان تطلع فيه الشمس!

---

[135]- العبارة نقلًا عن "المنطق"، للشيخ محمد رضا المظفَّر، 1/ 119.

الخامس: أن تكون الألفاظ المستعمَلة فى التعريف واضحة لا إبهام فيها؛ فلا يصحُّ استعمال الألفاظ الوحشية والغريبة ولا الغامضة[136]. ولعلَّ من المفضَّل مع هذه الشروط الاقتصادُ فى كلمات التعريف؛ حتى يُتوصَّل إلى مفهوم المصطلح بأقلِّ الكلمات الممكنة. وكثيرًا ما يدعم العلماء التعريفات بالشواهد التى تعين على توصيل المفهوم بأيسر الطرق ومنع الفهم الخاطئ. وهنا ينبغى أن يكون الشاهد موافقًا للمفهوم.

والملاحظ فى هذا الباب أنَّ بعض هذه الشروط لم يتحقق فى عدد من التعريفات والشواهد فى مادة الدراسة. ومن صور الاضطراب فى هذا الباب ما يلى:

أ- كون التعريف غير جامع. ينبغى أن يكون مفهوم المصطلح جامعًا واعيًا يستغرق كلَّ الحالات التى يُراد للمصطلح أن يصدق عليها. وفى حال غياب هذا الشرط يكون التعريف معيبًا. ومنه ما ذكر ابنُ عبد ربِّه فى تعريفه الإقواء؛ بقوله: "فالإقواء عندهم أن ينتقص قوةَ العَروض؛ فيكون "مفعولن" فى الكامل، ويكون فى الضَّرْب "متفاعلن"؛ فيزيد العَجُز عن الصدر زيادةً قبيحة؛ فيُقال: أقْوَى فى العَروض؛ أى أذهَبَ قوَّته"[137].

وهذا المفهوم لا يخلو من نظر؛ إذ إنه قَصَرَ المصطلحَ على تغيير عَروض الكامل من "متفاعلن ///5//5" إلى "مفعولن /5/5/5"، وهذا يستوجب دخول الإضمار على هذا الجزء، والواقع خلاف ذلك؛ لأن الإشكال يحدث بسبب دخول علَّة القطع وحدها، وليس لدخول زِحاف الإضمار أىُّ صِلَةٍ بهذا العيب؛ فإذا جاءت العَروض على صورة "فعِلاتن ///5/5" فى غير تصريع؛ فالإشكالُ حاصلٌ، والدليل على ما ذكرتُ شاهدُ الإقناع الذى يوردونه "من الكامل":

---

[136]- الشروط المذكورة مستفادة من كتاب المنطق، لمحمد رضا المظفَّر، 1/ 119: 122.

[137]- العِقْد الفريد لابن عبد ربِّه، 6/ 354.

أفبعْدَ مقتَلِ مالكِ بنِ زُهَيْرٍ ... ترجو النِّساءُ عواقبَ الأطْهارِ

فالعَروض جاءت "فَعِلاتن ///5/5" مقطوعةً غيرَ مضمَرة.

ومن الأمثلة على التعريفات التى قد تصنع قدرًا من الالتباس، ما ذكره الفَرَّاء من أنَّ الإجازةَ –عند الخليل– أن تكون القافيةُ طاءً والأخرى دالًا[138]. والمقصود هنا أنَّ الإجازةَ عند الخليل تكون مع اختلاف الحروف وتقارب المخرج؛ فلا تقتصر على الطاء والدال، ولكن قد تكون بين الميم والنون، وبين الذال والزاى... ولكن سبب الالتباس هنا أن الفَرَّاءَ جاء بالمثال عوضًا عن المفهوم.

ولعلَّ من صور هذا الالتباس ما يحدث من **الخلط بين المصطلح وبعض صوره:** وهذا العيب ظهر جليًّا فى السِّناد؛ إذ إنَّ سببَ كثرة اختلافهم حول مفهوم السِّناد يرجع إلى إثبات بعض صورِه دون بعضٍ، كما تقدَّم؛ فقد قصَرَ بعضُهم مفهومَ السِّناد على ضَرْبٍ واحدٍ منه، هو سِناد التأسيس أو سِناد الإشباع أو سِناد الرِّدف، وبعضهم جعله على ضَربين أو ثلاثة. وقد عرَّفه حسين نصَّار بقوله: "ثم استقرَّ الأمر على أن السِّناد اختلاف ما يُراعَى قبل الرَّوِيِّ من الحروف والحركات"[139].

وهذا التعريف يحلُّ قدرًا كبيرًا من الإشكال حول مصطلح هو الأكثر إثارة للمشكلات والاضطراب ضمن عيوب القوافى؛ فهو من جهة يغلق الباب أمام المفاهيم القديمة للمصطلح التى لم تنل قبولًا فى الأوساط العلمية، ومن جهة ثانية يضع تصوُّرًا عامًّا للسِّناد، نستطيع بواسطته تتبُّع صور السِّناد، والاختلاف حول بعضها؛ حيث إن السِّناد فى حقيقته "خلل فى التماثل الصوتى الذى أراد الشاعر أن يحققه لقوافيه"[140]، وهذا

---

[138]- انظر: العمدة لابن رشيق، 1/ 265.

[139]- القافية فى العَروض والأدب لحسين نصار، ص99.

[140]- القافية فى العَروض والأدب لحسين نصار، ص99.

الخلل يقتصر على التماثل المطلوب قبل حرف الرَّوِيّ. واختلاف العلماء فى تحديد السِّناد فرعٌ عن تصوُّرهم لهذا التماثل الصوتى الذى ينبغى أن تكون عليه القوافى.

ب- كون التعريف غير مانع.

وهذا الأمر متكرر كذلك، ويأتى من طريق الاختصار أو التساهل، ومنه ما سبق إيرادُه من تعريف الإيطاء عند الأخفش؛ فهو عند الأخفش "رَدُّ كلمة قد قُفِّى بها مرةً...". وإن كان الأخفش قد استدرك سريعًا، وذكر قيودًا عديدة لهذا التعريف فى بيانه لما يصلح فيه التكرارُ. ويُشبهه تعريفُ أبى الحسن العَروضى للمصطلح نفسه، بقوله: "الإيطاء: هو إعادة القافية، وذلك عيب". والتعريفان واحد، وإن اختلف اللفظ، والإشكال فيهما يكمن فى دخول حالات لا يكون فيها التكرار معيبًا، كما فى اتفاق كلمتى القافية مع اختلاف المعنى؛ لذا فإن تعريف المبرِّد -على اختصاره البالغ- أكثر دِقَّةً؛ إذ عرَّفَ الإيطاءَ بأنَّه: "إعادةُ القافية والمعنى واحدٌ".

وعليه يتبين أنَّ الإيجازَ المُفْرطَ فى بعض التعريفات قد يُسبِّب عدمَ وضوح المفهوم لدى القارئ، والنتيجةُ ذاتُها تحدث مع الاكتفاء بالشواهد والأمثلة دون تقديم تعريف محرَّر.

وهذه الإشكالات متكررة مع مصطلحات عديدة؛ انظر قولَ الأخفش فى الإكفاء: "وسألْتُ العربَ الفُصحاء عن الإكفاء؛ فإذا هم يجعلونه الفسادَ فى آخر الشعر، والاختلافَ، من غير أن يحدُّوا فى ذلك شيئًا، إلا أننى رأيت بعضَهم يجعله اختلافَ الحروف..."[141]؛ فهذا المفهوم ذو دلالةٍ عائمةٍ غيرِ محدَّدةٍ. والإشكال نفسه فى تعريف بعضهم السِّناد على أنه كلُّ فساد فى القافية[142]، وهذا المفهوم يصدق على الإقواء والإكفاء وغيرِهما.

[141]- القوافى للأخفش، ص43.

[142]- انظر: الكافى الوافى للأشفراييني، ص81، 82.

جـ- كون التعريف ليس أوضحَ من المعرَّف.

سبق ذكر تعريف بعضهم الإكفاء بأنه هو الإقواء، كما هو منسوب إلى الخليل ويونسَ بنِ حبيب[143]، وهذا التعريف محيِّر؛ إذ يقودنا إلى الإشكال الدائر حول مفهوم الإقواء، وهو الذى اختلفوا فيه على عدة أقوال. وفى بعض الحالات لا نجد تعريفًا واضحًا محدَّدًا للظاهرة، ويمكن الرجوع إلى تعريف عيبِ الرَّمَل، وفى كلامهم عن السِّناد -كما تقدَّم- من ضمن ما ذكروا أنه الفساد فى القافية، أو الفساد قبل حرف الرَّوِيّ، وهذا ينطوى على إشكال حول معيار الحكم بالفساد؛ فمثلا فى قول رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ "من مشطور الرَّجَز":

وقاتِمِ الأعماقِ خاوى المختَرَقْ

أَلَّف شَتَّى، ليس بالراعى الحَمِقْ

فالخليل يعدُّ هذا الأمر فسادًا وسِنادًا، وهو ما يدعونه سِنادَ التوجيه، ولكن الأخفش يراه جائزًا لكثرة وروده عنهم[144]. وهذا يدلُّ على أنه لا يصحُّ الركونُ إلى التعريف بدون النظر فى البيان والتفصيل.

ومنه تعريفُ ابن قُتَيْبَةَ الإجازة بقوله: "فقال بعضهم: هو أن تكون القوافى مقيَّدةً فتختلف الأرداف، كقول امرئ القيس "من المتقارب": "**لا يدَّعى القومُ أَنِّى أَفِرّْ**" فكسَرَ الرِّدف،

[143]- انظر: القوافى للأخفش، ص43، وكذا: الكافى للتِّبْريزى، ص161، والكافى للشَّنْتَرينى، ص49، والفصول لابن الدَّهَّان 85.

[144]- انظر: القوافى للأخفش، ص54.

وقال فى بيت آخر: "**وكِنْدَةُ حولى جميعًا صُبُرْ**"، وقال فى بيت آخر: "**أَلْحَقْتَ شرًّا بِشَرْ**" ففتحَ الرِّدف"[145].

ومصدر القلق فى هذا التعريف يرجع إلى استخدامه كلمة "الرِّدف"، يشير بها إلى حركة ما قبل الرَّوِيِّ المقيَّد؛ فالرِّدف عند العَروضيين يشار به إلى حرف المدِّ السابق على الرَّوِيِّ إن وُجِد، أما حركة ما قبل الرَّوِيِّ المقيَّد فيسمُّونها التوجيه.

ومن التعريفات غير الواضحة تعريف قُدَامةَ بنِ جعفرٍ السِّنادَ على أنه اختلافُ تصريف القافيتين، ولا يتبين المعنى المقصود من كلمة "التصريف" هذه إلا من المثالين اللذَين ذكرهما؛ فى قول عَدِيِّ بن زيد العِبَادِيِّ "من الوافر":

ففاجأها وقد جمعتْ جُموعًا ... على أبوابِ حِصْنٍ مُصْلَتينا

فقدَّمتُ الأديمَ لراهشيه ... وألفى قولُها كذبًا ومَيْنا[146]

ومنه يتضح أنه يقصد **سِنَادَ الحَذْو** على وجه التحديد.

د- الاضطراب بين المفهوم وشواهده المذكورة عليه. للشواهد أهمية فى تقريب المصطلحات وتحديد دلالاتها الدقيقة، ولكن أحيانًا تكون الشواهد مُستدعاةً فى غير بابها فتسبِّب قدرًا من الاضطراب فى فهم المصطلح، وهذا واقع فى بعض عيوب القوافى، ومنه ما أورده الشَّنْترينى شاهدًا على وقوع الإقواء بالنَّصْب، وقد حكم عليه بالشذوذ، فى هذين البيتين "من الكامل":

---

[145]- الشعر والشعراء لابن قتيبة، ص97. ويرى الباحث أنَّ سببَ غياب التجانس الموسيقى بقوافى الأبيات بها لا يعود إلى اختلاف حركة ما قبل الرَّوى وحده، بل يُضاف إليه جمع الشاعر بين الوقوف على الرَّوِيِّ الساكن والرَّوِيِّ المشدَّد؛ مما يؤدى لاختلاف النَّبْر.

[146]- انظر: نقد الشعر لقُدَامة، ص182، 183. وجدير بالذكر أن الإشكال فى سِناد الحذو عائد إلى الجمع بين ياء المدِّ والياء الصامت المتوسِّط، فهذا الأمر هو الذى أضعف التجانسَ الموسيقى، وبإعادة النظر يتبين أن سِناد الحذو لا يختلف كثيرًا عن سِناد الرِّدف. للمزيد، راجع: القافية دراسة صوتية جديدة، لحازم على كمال الدين، ص172.

يا أيُّها الناسُ افهموا وتفهَّموا ... لا تغفلوا، مات النبىُّ محمَّدُ

إنَّ الذين بكَوْه عند فِراقِه ... جزَعًا عليه، قد اقْتَدَوْا وقد اهْتَدَوْا[147]

ولا يخفى ما فى قافية البيتين من وجود عيب أكثر بروزًا من مجرد اختلاف الحركة بين الفتح والضم؛ فالرَّويُّ فى البيت الأول هو الدال المضمومة، يليها واوُ الوصل؛ أما فى البيت الثانى فقد جاءت الدال مفتوحة، بعدها واوٌ ساكنة، وهذه الواو من الصوامت؛ مما أدى إلى خلل موسيقى كبير. ولو افترضنا أنَّ كلمةَ القافية بالبيت الثانى قد جاءت "اهْتَدَى" بدلًا من "اهْتَدَوْا"؛ فإن هذين البيتين كانا سيشكلان مثالًا صالحًا للتعبير عن الإقواء بالفتح الذى أراده المؤلِّف.

ومن أمثلة هذا الالتباس ما ذكر الأنبارىُّ فى السِّناد أنه "كلُّ عيب يقع فى القافية"، والأمثلة التى ذكرها لم تكن بهذا التعميم، بل إنها اقتصرت على العيوب التى تسبق حرف الرَّوِيِّ148، كما بيَّن غيرُه من العلماء. ومنه يتضح فائدة الشواهد والأمثلة؛ فقد سدَّت الخلل الناتج من الإيجاز المُفْرط فى التعريف.

مثال آخر على هذا الأمر، ما أورد ابنُ الدَّهَّان، ونقله الزَّنْجانىُّ فى تعريف الإدماج، قال ابنُ الدَّهَّان: "أن يكون بعضُ الكلمة فى آخر البيت، وبعضها فى أول البيت الآخر"[149]. والمثال الذى أورده قولُ الشاعر "من الوافر":

---

[147]– انظر: الكافى للشَّنْترينى، ص48. ويرى الباحث أنه بتصرُّف يسير نستطيع تعديل القافية وإزالة هذا العيب عنها، إذا قلنا "وبه هُدُوا" بدلًا من "وقد اهتدَوْا".

[148]– راجع: الموجز للأنبارى، ص43.

[149]– الفصول فى القوافى، لابن الدَّهَّان، ص94.

فليس المالُ فاعْلَمْهُ بمالٍ .. وإنْ أغْناكَ إلا للَّذِيّ

يُريدُ به العلاءَ ويصطفيهِ ... لأقربِ أقْربيهِ وللقَصِيّ

قال: "فـ"الذى" بمنزلة الفاء من "جعفر"، وصِلتُه تتِمَّتُه"[150].

فالتعريف يوحى بأن الإدماج يكون فى بنية الكلمة المفردة بوجود جزء منها بآخر البيت الأول، ثم بقيتها بأول البيت التالى؛ ولكن المثال الذى ساقه يتحدث عن تركيب نحوى وثيق الاتصال.

وقد يُضاف إلى ما سبق إشكالٌ آخرُ يكمن فى اعتماد الشاهد المفرَد، وهذا لأنَّ كثيرًا من المصادر القديمة تعتمد على اجترار شاهد وحيد ممثِّلة به على المصطلح، وهذا الأمر يجعل التصوُّرَ الذهنىَّ للمصطلح غيرَ متحقق بصورة واضحة لدى الدارسين، بالإضافة إلى أنه لا يصقل المَلَكة النقدية التى تستطيع نقد الأشعار التى يتحقق فيها مثلُ هذا العيب.

ثالثًا الاختلاف حول ما صدقات المفهوم:

يحدِّد المفهوم الأشياءَ التى يصدق (ينطبق) عليها المصطلح، وأحيانًا لا يكون إنزال المفهوم على بعض الما–صدقات أمرًا محلَّ اتفاق، ولعلَّ أصدقَ مثال على هذا الإشكال ما ورد فى مفهوم الإيطاء؛ إذ اتفق كثير من العلماء –كما تقدَّم– على أنه "تكرار لفظة القافية مع اتفاق المعنى". ولكنهم اختلفوا فى ما صدقات هذا المفهوم؛ لذا فإن حالاتٍ عديدةً ورد الاختلافُ فى إدراجها ضمن الإيطاء المَعيب أو عدمه؛ نذكر منها على سبيل التمثيل:

[150]– الفصول لابن الدَّهَّان، ص95. وانظر الكلام بنصِّه تقريبًا فى: معيار النُّظَّار فى علوم الأشعار للزَّنْجانى، ص104.

أ- إذا اتفق اللفظ واختلف المعنى. وهذا محلُّ خلاف بينهم؛ وقد نُسِبَ إلى الخليل أنه كان يعدُّه من الإيطاء، ونُسِبَ إليه كذلك أنه لم يكن يعدُّه منه[151].

ب- اختلافُ اللُّغة، كما فى كلمتى "الجَهْد" و"الجُهْد"؛ فقد نقل الأخفشُ أنه ليس بإيطاء[152].

جـ- مقدارُ الأبيات التى تفصل بين القافيتين المكرَّرتين، قال الأخفش: "وإن طالت القصيدة، وتباعَدَ ما بين الإيطاءَيْنِ كان أحسنَ"[153].

وقد حَدَّها بعضُهم بسبعة أبيات؛ فإنْ فَصَلَ بين القافيتين سبعةُ أبياتٍ أو أكثرُ فإنَّه لا يُعَدُّ إيطاءً. قال ابن الحاجب "من البسيط":

لِإيطا إعادة كِلْمَةِ الرَّويِّ بمعْ ... ناها، ولا سبعةٌ من دونها فَصَلا

وبعضهم حدَّ الأبيات الفاصلة بعشرة[154]. وقيل غير ذلك.

ومنه يتبين أنهم حاولوا أن يحدِّدوا العتبة الفارقة بين التكرار الذى يلحظه المستمع، ويحسُّ معه بعجز الشاعر عن الإتيان بقافية جديدة؛ وبين التكرار الذى يكون بعد مسافة من الأبيات لا يشعر خلالها المستمع بوجود التكرار.

---

[151]- أنكر الأخفش ما يُنسب إلى الخليل من كونه يعدُّ اتفاق اللفظ مع اختلاف المعنى إيطاءً، وذكر أمثلة عليه، مع أنه كان قد نقل عن الخليل هذا الرأى. راجع: القوافى للأخفش، ص58، وص63. وممن نسب إلى الخليل القول بالإيطاء فيما أعيد لفظه واختلف معناه ابنُ عبد ربّه. راجع: العِقْد الفريد، 6/ 355. وراجع: شرح السَّبْتى للرامزة، ص240. وقال الدَّمَامينى: "ونقل بعضُهم عن الخليل أنه: تكريرُها من غير تباعُدٍ، ولو اختلف معناها. وضعَّف ابنُ جنِّى هذه الحكايةَ عنه...". العيون الغامزة للدمامينى، ص272.

[152]- القوافى للأخفش، ص61.

[153]- القوافى للأخفش، ص57.

[154]- انظر: نهاية الراغب للإسنوى، ص365، ومقصد الطالب فى شرح قصيدة ابن الحاجب لبدر الدين العَينى، ص174، وشرح الكافية الشافية لابن الصَّبَّان، ص298.

وما ورد فى الإيطاء من اختلاف يُقال مثلُه فى التضمين الذى اختلفوا فى شواهده وما يصدق عليه مفهوم التضمين وما لا يصدق، وهل التعلُّقُ المَعيبُ يختصُّ بكلمة القافية أم بالبيت كله، وهل التعلُّقُ المعيبُ هو الخاصُّ باللفظ أم بالمعنى...؟

رابعًا: صور أخرى من الاضطراب.

ولعلَّ منها: أ- **إدخال ما ليس من عيوب القوافى ضمن عيوبها.**

ومنه الرَّمَل، وهو –كما ذكروا– يدلُّ على الوزن الناقص أو المضطرب، وقد مثَّلوا عليه بهذا البيت "من الهَزَج":

أَلَا للهِ قومٌ وَ (م) لَدَتْ أُخْتُ بنى سَهْمِ

ومثَّلوا عليه أيضًا بقصيدة عَبِيد بن الأبرص "**أَقْفَرَ مِنْ أهله مَلْحوبُ**"، وبالبيت: "**وزعموا أَنَّهم لقيَهمْ رجلٌ...**"[155]، وغير ذلك. وكلُّها تدلُّ على أن هذا المصطلح يعبر عن عيْب فى الوزن لا القافية، وإدخالُه فى عيوب القافية توسُّعٌ منهم؛ ربما لأن الوزن والقافية يقيمان معًا إيقاعَ البيت.

بالإضافة إلى هذا فإنَّ بعض المصادر العَروضية قد أدرجت ما ليس بعيب –كالنصب والبأو اللَّذَيْنِ تقدَّم ذكرهما– فى سياق الحديث عن عيوب القوافى، وهذا ربما يصنع قدرًا من التشوُّش عند دراسة هذا الباب.

ب- الإسراف فى المصطلحات. وهذا أمر ملحوظ فى علم العَروض بشكل عام؛ إذ إنَّ كثرة المصطلحات من أهمِّ الأسباب التى عَسَّرَتْ تعلُّمَه. وقد سبق الحديثُ عن التضمين والتتميم والإيداع والتعلق المعنوى والاقتضاء وغيرها... وكلها مصطلحات متقاربة وبعضها مترادف وبعضها متداخل مع بعض؛ مما يفيد إمكانية الاستغناء عن بعضها

[155]- راجع: الكافى للتِّبْريزى، ص167، والفصول فى القوافى لابن الدَّهَّان، ص96، والقوافى للإربلى 168: 172.

دون حرج. والترجيح هنا يكون وفقًا للمصطلح الذى استقرَّ عليه العلماء المتأخِّرون، دون اعتبار للدلالة اللُّغوية؛ إذ إنَّه "لا تشاحَّ فى الاصطلاح" كما ذكر القدماء.

المبحث الثالث: أسباب وجود الإشكالات الاصطلاحية فى عيوب القوافى.

بالنظر فى اتجاهات العلماء فى هذا الباب يتبين وجود أسباب عديدة للاضطراب فى تحديد مصطلحات العيوب القافوية، ولعل من أهمِّ هذه الأسباب:

أ- **الركون إلى المعانى اللغوية للمصطلحات**، وهذا الأمر يحمل قدرًا من المخاطرة؛ فالمعانى اللغوية تتصف عادةً بالتعدُّد والثراء، كما أن تطابقها مع المصطلحات العلمية غير متحقق بصورة تامة.

واستقاء المصطلحات من اللغة ليس بدعًا هنا، بل هو أمر عامٌّ فى العلوم المختلفة، ومما يؤكد وجود المرجعية اللغوية فى وضع مصطلحات عيوب القوافى ما ذكره التَّنوخى، بقوله: "وكان الخليل يرتِّب الشِّعرَ ترتيبَ بيت الشَّعر؛ فسمَّى الإقواءَ -وهو اختلاف الإعراب- مِنْ "أَقْوَى الفاتلُ الحَبْلَ؛ أىْ جاءت قوةٌ منه تخالف سائرَ القُوَى. وسَمَّى السِّناد سِنادًا من مساندة بيت إلى بيت، إذا كان كل واحد منهما يلقى على صاحبه..."[156].

وقد ورد عن العلماء ما يدلُّ على عنايتهم بالبعد اللغوى فى الترجيح بين المفاهيم المختلفة للمصطلح الواحد، ومنه قول ابن جِنِّى فى مفهوم "الإكفاء": "إذا كان الإكفاء فى الشعر محمولًا على الإكفاء فى غيره، وكان وضعُ الإكفاء إنما هو للخلاف، ووقوع الشيء على غير وجهه؛ لم يُنكَر أن يسمُّوا به الإقواءَ فى اختلاف حروف الرَّوِيِّ جميعًا؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما واقع على غير استواء..."[157]. وفيه محاولة لتحديد مفهوم المصطلح حسبما

---

[156]- القوافى للتَّنوخى، ص207. وراجع: الموشَّح للمَرزُبانى، ص21.

[157]- نقلًا عن: لسان العرب لابن منظور، مادة "كفأ"، م5، ص3894.

تقتضى دلالاتُ اللغة. وهذا مما يُستَأنَس به، لكنه لا يقوم دليلًا قويًّا؛ لأن المعنى الاصطلاحى يختلف عن المعنى اللغوى، وإن كانت اللغة هى التى تُستَقَى منها المصطلحات. وكذلك لأن المعنى اللغوى عادةً ما يكون ذا دلالة أعمَّ من المعنى الاصطلاحى؛ فالإكفاء –كما تقدَّم– يدلُّ فى اللغة على المخالفة، ووقوع الشيء على غير وجهه، والجَوْر عن القصد؛ وكلُّها دلالات عامَّة غير محدَّدة، بخلاف الدلالات الاصطلاحية التى جعلت هذا الأمرَ خاصًّا بتغيير الرَّوِيِّ أو غير ذلك كما تبين من اختلافهم.

ويُشبهه كذلك ما ذكر الشَّنترينى فى سبب اختلافهم فى مفهوم السِّناد؛ إذ قال: "واشتقاق السِّناد من قولهم: جاء القوم متساندين؛ أى متفرقين مختلفين؛ فسُمِّى بذلك اختلافُ ما يَلزم اتفاقُه من الحروف والحركات"[158]. وبهذا يُرجِع الاختلاف إلى المعنى اللغوى للكلمة.

ب– تعدُّد مصادر الاصطلاح. يتبين من الواقع العلمى أن المصطلحات فى هذا الباب جاءت من مصدرين رئيسين؛ أولهما: السماع والنقل عن العرب الخُلَّص، كما كان العلماء ينقلون اللغة. وثانيهما: ما وضعه العلماء بأنفسهم من مصطلحات للدلالة على مفاهيم؛ إما لأنَّهم لم يجدوا مصطلحًا مقابلًا لها عند العرب، أو لأنهم وجدوا مصطلحاتٍ غيرَ محدَّدة الدلالة.

ويتأكَّد هذا الإشكالُ عند المقارنة بين مصطلحات العَروض التى تتصف –فى أكثرها– بالتحديد الدقيق، ومصطلحات القوافى التى تتصف بالتعدد والاضطراب؛ والسبب فى ذلك أن أكثر اصطلاحات العَروض منقولة عن الخليل؛ لذلك فقد جاء المصطلح –فى

[158]– الكافى للشَنْتَرينى، ص54.

الأغلب– معبِّرًا عن مفهوم واحد، وكذلك فإنَّ المفهومَ الواحدَ فى العَروض عادةً ما يقابله مصطلحٌ واحدٌ يدلُّ عليه.

أما القوافى فيبدو أن عددًا من مصطلحاتها كان مستقرًّا قبل الخليل، وبعضها كان متداوَلًا عند بعض الأعراب. يؤكِّد هذا ما ورد فى أشعار بعض الجاهليين والإسلاميين، وما ورد من رواية بعض العلماء عن العَرب مباشرةً كما تقدَّم ذكره عن الأخفش وغيره. وحسب رأى فايل Weil فإنه "قد كُتِب عن القوافى فقط بحوث مبكرة، وخاصَّةً عن عيوبها الواجب تجنُّبها... ولهذا وُجدت بعض مصطلحات القافية فى العصور المبكرة، وعلى حين ظلت المصطلحات العَروضية غير معروفة حتى نهاية القرن الأول الهجرى"[159]. والإشارات على هذا كثيرة عند القدماء؛ منها قول التَّنوخى فى أحرف القافية: "ليس عند العرب معرفة بشيء من هذه الحروف إلا بالرَّوِى"[160].

وقد ذكر محمد عونى عبد الرءوف أن المصطلحات المبكرة لعلم القوافى –مثل المعاجم اللغوية– قد أُخِذت عن مصادر مختلفة؛ مما سبب الاختلاف الكثير، وذكر أن العلماء لم يتفقوا إلا فى تعريفهم للمصطلحات غير المأخوذة عن العرب القدماء[161].

وبعض عيوب القوافى مذكورة فى الأشعار السابقة على زمن العلماء، كقول ذى الرُّمَّة "من الوافر":

وشِعْرٍ قد أرِقْتُ له طريفٍ ... أجنِّبُه المُسانَدَ والمُحالا

---

[159]– مقدمة محمد عونى عبد الرءوف، لكتاب القوافى للتنوخى ص23، نقلًا عن Grundriss und system der altarab. Metren, Wiesbaden, 1958".

[160]– القوافى للتنوخى، ص97.

[161]– انظر: مقدمة محمد عونى عبد الرءوف، لكتاب القوافى للتنوخى، ص24.

وقول جرير "من الوافر":

فلا إقواءَ إذ مرِسَ القوافى ... بأفواه الرُّواة ولا سِنادا[162]

فهذان البيتان وغيرهما يفيدان بوجود علم لدى العرب ببعض العيوب، وكذلك وجود اصطلاحات معروفة لديهم لبعضها، ولكن هذه الأبيات ربما لا تفيدنا شيئًا فى معرفة دلالاتها.

ومن النقول ذوات الدلالة على تعدُّد روافدِ اصطلاحاتِ عيوب القوافى، ما رواه الأخفش بسَنَدٍ عن أبى عُمَرَ الجَرْمِيّ: "عيوبُ الشِّعْر: الإقواء والإكفاء والإيطاء والسِّناد، فأما الإقواءُ فرفْعُ بيتٍ وجرُّ آخر، وأما الإكفاءُ فاختلافُ حرف الرَّوى. والعرب قد تخلط فيما بين الإكفاء والإقواء، ولكن وضعنا هذه الأسماء أعلامًا لتدلَّ على ما نريد"[163]. وفى كتابه القوافى يردُّ الأخفشُ رأىَ الخليل فى مصطلح الإكفاء محتجًّا بما سمعه عن العرب؛ فيقول: "وزعم الخليلُ أنَّ الإكفاءَ هو الإقواءُ. وقد سمعتُه من غيره من أهل العلم. وسألتُ العربَ الفُصَحاءَ عن الإكفاء؛ فإذا هم يجعلونه الفسادَ فى آخر الشعر، والاختلافَ، من غير أن يحُدُّوا فى ذلك شيئًا؛ إلا أننى رأيتُ بعضَهم يجعله اختلافَ الحروف"[164].

يُستفاد مما سبق وجود اختلاف فى مصدر الاصطلاح عند القدماء فى هذا الباب، فبعضهم ينقل من العرب أنفسهم، وبعضهم ينقل عن أهل الفن؛ هذا لأن العرب كان لديهم معرفة ببعض العيوب، ولكن كان لديهم اختلاف فى دلالات بعضها يصل إلى الخلط الكبير بينها، وكذلك نرى العلماء قد تعمَّدوا الانتقاء من بين هذه المصطلحات

---

[162]– انظر: القوافى للتَّنوخى، ص193، وقد ذكر المَرْزُبانى هذين البيتين وشواهدَ عديدةً غيرَهما. انظر: الموشَّح، ص13، 14.

[163]– الموشَّح، ص14، 15.

[164]- القوافى للأخفش، ص43.

لغرض التحديد؛ ولكن اختلفوا فى ضبطها؛ نظرا لاختلاف توجهاتهم. وقد سبق ذكرُ ما قاله الأخفش فى مصطلحى النصب والبأو، وقد عقَّب الأخفش بقوله: "سمعنا ذلك من العرب. وليس ذا مما سمَّى الخليلُ، وإنما تُؤخَذ الأسماء عن العرب"[165].

والملاحَظ كذلك أن المصطلحات القافوية عند العرب أنفسهم بعضُها يتَّسمُ بعدم وضوح الدلالة، وبعضها شديد التداخل مع بعض؛ لذا كان دور العلماء الذين وضعوا القواعد وعلى رأسهم الخليل أن يحاولوا إيجاد مفاهيم واضحة ومحددة لكل مصطلح منعًا للَّبْس.

يقول محمد العلمى: "ودور الخليل فى عيوب القافية، دورُ محدِّدِ مصطلحاتِها؛ ذلك أننا نعلم أن العرب قبله عرفت هذه العيوب، وهى الإقواء والإكفاء والسِّناد والإيطاء، ولكنها لم تحدِّدها تحديدًا واضحًا يمنعُ أحدَها من الاختلاط بالآخر"[166].

وهذا النقل يعكس تاريخَ الاصطلاح على عيوب القوافى عند القدماء، ولو أن هذه المهمة سارت وفق النهج الذى بدأه الخليل، ولو أنَّ العلماء تلقَّوْا مصطلحات الخليل بالقبول والموافقة لكان أفضلَ وأيسر لمن جاء بعدهم؛ ولكن تعددت أقوال العرب الخُلَّص، وتعدَّدَ العلماءُ الناقلون عنهم؛ فكثُرَ الخلاف.

والمصطلحات قائمة على التوافق لتؤدى وظيفتها العلمية فى التعبير عن المفاهيم العلمية؛ لذلك قال القدماء عبارتهم المشهورة: "لا مُشاحَّةَ فى الاصطلاح"؛ فالمصطلح فى النهاية وسيلة للتعبير عن مفاهيم علمية، وليس غايةً فى ذاته؛ وعليه فإن انتقاد محمد العلَمى لموقف الأخفش الاصطلاحى يعدُّ وجيهًا؛ إذ رفض استدراكاتِ الأخفشِ على الخليلِ فى هذا الباب؛ لأنَّ الأخفش –فى نظره– يغلِّب السماعَ على الجهد العلمى،

---

[165]– القوافى للأخفش، 65.

[166]– العَروض والقافية دراسة فى التأسيس والاستدراك، لمحمد العلمى، ص177.

ويرجع بالمفهوم –حسب تعبيره– من الدِّقَّة العلمية إلى العمومية[167]. فالاضطراب الذى كان موجودًا فى تحديد المفاهيم عند العرب لم يكن من المحبَّذ أن ينتقل إلى البيئة العلمية؛ لأن المصطَلحات فى النهاية وسيلة للتواصل العلمى.

والخلاصة أن اعتماد السماع عن العرب فى مصطلحات هذا الباب أثمر قدرًا كبيرًا من الاختلاف، وكذلك فإن تعدُّد العلماء المنقول عنهم المصطلحات والمفاهيم أسهم فى زيادة هذا الاختلاف. ويكفى أن تقرأ فى اصطلاحات هذا الباب نقولًا عن سيبويه ويونس بن حبيب وأبى عمرو بن العلاء والأخفش وأبى عُبيد مَعمر بن المُثنَّى وأبى عُبيدة الربيع بن زياد وقُطرب والفَرَّاء... بالإضافة إلى الخليل؛ كل هؤلاء أقوالهم تتزاحم فى هذا الباب؛ مما يزيد من الخلاف، ولم يقتصر الأمر على وفَيات القرنين الثانى والثالث الهجريَّين، بل إن بعض المصطلحات كـ"الإصراف" ينسَب إلى أبى العلاء[168]، وهو من وَفَيات القرن الخامس.

جـ- اختلاف النقول عن العالم الواحد فى المصطلح الواحد.

وهذا أكثر ما يحدث مع الخليل؛ لأنه هو الشخصية المحورية فى علمى العَروض والقوافى. وضياع ما ألَّفه الخليل من كتب فى العَروض والقوافى، وغلَبة الرواية عنه؛ كل ذلك أسهم فى وجود بعض الاضطراب فى المنقول عنه.

---

[167]– انظر: العَروض والقافية لمحمد العلمى، ص303. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ما نقله الأخفش عن العرب فى مفهوم السِّناد. راجع: القوافى للأخفش، ص55.

168– قال الإربلى: "وكأنَّ الإصراف من تسمية أبى العلاء؛ فإنه لم يذكره الخليل ولا الأخفش، ولم نرْوِه إلا عنه، وعبَّر عنه ابنُ جنِّى، ولم يُسمِّه إصرافًا". القوافى للإربلى، ص120. ولا يخفى ما فى عبارته من غياب اليقين. وقد ذكره المفضَّلَ الضَّبِّيَّ كما أثبت ذلك التبريزى. انظر: الكافى فى العَروض والقوافى، ص161"، وربما يكون المفضَّل قد ذكر العيبَ وشواهدَه، دون أن يضع له اصطلاحًا.

ورد فى "القوافى" للأخفش: "فإذا قَفَّيْتَ بلفْظٍ فى بيتين معناهما مختلف، نحوُ "ذهب" تريد به الفعلَ، و"ذهب" تريد به الاسمَ، لم يكن ذلك إيطاءً. وكذلك "رجُل" و"رجُل" إذا كان أحدُهما علمًا كزيد؛ لأن العلَم ليس كغيره من الأسماء. والخليل يراه إيطاءً إذا اتفق اللفظ واختلف المعنى"[169]. وفى كتاب الأخفش كذلك: "وزعموا أن الخليلَ كان يجعل ما لفظُه واحدًا واختلف معناه إيطاءً. وهذا منكر، وقد قال هو بخلافه؛ لأنه قد جَوَّزَ "ذهَبَ" إذا أريد به الفعل مع "ذهَبَ" إذا عُنِى به الاسم، وهو "الذَّهَب"؛ و"الرَّجُل" مع "الرَّجُل"، إذا كنتَ تعنى بأحدهما الرجولة، والآخر العلَمَ..."[170]. فهذان نقلان عن عالم واحد، وردا بكتاب واحد، مرةً بصيغة تفيد الإقرار، وأخرى بصيغة التمريض؛ ويحتمل أن يكون الخليل قد قال بالقولين على فترات مختلفة، ويحتمل كذلك أن يكون الخطأ فى الرواية عنه. يتساءل محمد العلمى: "ولست أدرى بعد هذا، هل الخليل هو المسئول عن هذا الاضطراب، أم أن الذين نقلوا عنه هم المسئولون؟"[171].

د- وقوع التصحيف والتحريف فى المصطلح. أورد التَّنوخىُّ كلمة "الإجازة" التى بمعنى "تغيير حرف الرَّوِىّ" -كما سبق- لكنه قال إنها تأتى بمصطلح "**الإجارة**" بالراء لا الزاى[172]. وقد ذكر صاحب اللسان أن الإجارة -فى قول الخليل- أن تكونَ طاءً والأخرى

---

[169]- القوافى للأخفش، ص58. وراجع: العمدة لابن رشيق، 1/ 271، 272.

[170]- القوافى للأخفش، ص63.

[171]- العروض والقافية لمحمد العَلَمى، ص178.

[172]- انظر: القوافى للتَّنوخى، ص201. وانظر: معيار النُّظَّار للزَّنْجانى، ص101، والقوافى للإربلى، ص144، ومقصد الطالب للعَينى، ص175. ونسب صاحبُ العمدة هذا المصطلح لأبى إسحق النجيرمى. انظر: العمدة، 1/ 265. وذكر بعضهم أن الإجارة -بالراء- من اصطلاح الكوفيين. انظر: العمدة لابن رشيق، 1/ 266.

دالًا، ونحوُ ذلك، وغيرُه يسمِّيه الإكفاء[173]. ولعلَّ السببَ يرجع إلى وقوع التصحيف بين الراء المهملة والزاى المعجمة.

وقد ذكر ابنُ رشيق رأيًا مخالفًا، بقوله إنَّ الإجازةَ –بالزاى– اختلافُ التوجيه، وهو حركة؛ أمَّا الإجارةُ –بالراء– فهى اختلافُ الرَّوِيِّ، وهو حرف؛ وعلى هذا لا يكون هناك اختلافٌ بين العلماء؛ لأنَّ التسميةَ قد اختلفت باختلاف المُسمَّى[174]. وما ذكره ابنُ رشيق يستقيم مع مفهوم واحد للإجازة، لولا أن الإجازة قد وردت بمفاهيم عديدة ومنها أنها اختلاف الرَّوِيِّ؛ وعليه تكون هى والإجارة تدلَّان على مسمًّى واحد.

وقد ورد الإصراف باسم الإسراف، من السَّرَف[175]؛ ولعلَّ التسمية راجعة إلى أن الإصراف عيبٌ أشَدُّ من الإقواء؛ ففيه مجاوزةٌ للحدِّ المقبول. ويظهر للباحث احتمال –ربما يكون بعيدًا نسبيًّا– وهو أن هذا المسمَّى مأخوذٌ من الشاهد المَرْوِيِّ عليه، وهو "من البسيط":

أطعمْتُ جابانَ حتى اشْتدَّ مَغْرِضُهُ ... وكاد يَنْقَدُّ لولا أنَّه طافا

فقلْ لجابانَ يتركْنا لطِيَّتِهِ ... نومُ الضُّحَى بعدَ نومِ الليلِ إسْرافُ

هذا من شواهد الإصراف المعدودة بكتب العَروض[176].

ومنه ما تقدَّم ذكرُه فى التخميع والتجميع، ولهما مفهوم واحد. والاختلاف فى النَّقْط فقط.

الخاتمةُ وأهمُّ النتائج والتوصيات:

[173]– انظر: لسان العرب، مادة "جور"، م1، ص724.

174– انظر: العمدة لابن رشيق، 1/ 267.

[175]– انظر: العيون الغامزة للدَّمامينى، ص247، وشرح الكافية الشافية لابن الصَّبَّان، ص289.

[176]– ورد الشاهد بمصادر عديدة؛ منها: الكافى للتِّبْريزى، ص161، وشرح الخزرجية للسَّبْتى، ص217.

هذا، وقد تناول البحثُ بالتقصِّى –قدرَ المستطاع– عيوبَ القافية المذكورة بكتب القوافى والبلاغة والنقد الأدبى، ثم تتبَّع صورَ الاختلاف الاصطلاحى فيها وإشكالاته، ثم حاول معالجةَ أسبابها.

وتبيَّن منه ما يأتى:

- اتَّصَفَ المعجمُ الاصطلاحىُّ الخاصُّ بعيوب القوافى بالتنوع والثراء؛ فقد أحصت الدراسة ما يزيد على أربعين مصطلحًا فى هذا الباب، وهى بين عيوب صوتية ومعنوية؛ وإن كان بعضُ هذه المصطلحات يُغنى عن بعض.
- كشفت الدراسة عن تعدُّد صور الإشكالات الاصطلاحية فى عيوب القوافى بين اختلاف المفاهيم للمصطلح الواحد، واختلاف المصطلحات للمفهوم الواحد، واجتماع الإشكاليْنِ معًا؛ مما يترتب عليه اضطرابُ الرؤية فى تحديد المفهوم الخاصِّ بكل مصطلح.
- وضَّحت الدراسةُ بعضَ الإشكالات الخاصة بالشواهد الشعرية التى تُذكَر للتمثيل على المصطلح؛ فبالإضافة لقلَّة الشواهد المذكورة، فإن إيراد الشواهد فى بعض الأحيان لم يكن دقيقًا للتمثيل على المفهوم المراد.
- تبين للدراسة أنَّ من أسباب وجود الإشكالات الاصطلاحية تعدُّدَ المصادر التى استقى منها علماء القوافى مصطلحاتِهم، وقد اتفقت الدراسة مع الرأى القائل بأنَّ اعتمادَ المصطلحات المذكورة عند العرب الخُلَّص هو الذى أدخل الاضطراب الاصطلاحى إلى البيئة العلمية. ووضَّحت الدراسة أسبابًا أخرى لهذه الإشكالات.

وبالتأسيس على ما سبق، يوصى البحث بالآتى:

أولًا: عند تدريس عيوب القوافى ينبغى اعتماد المصطلحات التى استقرَّ عليها العلماء المتأخرون، والاقتصار على العيوب الرئيسة والاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه؛ لأنَّ قدرًا كبيرًا من الصعوبة العلمية يأتى من كثرة المصطلحات والتفريعات؛ فعلى سبيل المثال يمكن للطالب أن يدرس **الإقواءَ** على أنَّه اختلافُ حركةِ الرَّويِّ، مع التنبيه على أن الاختلاف بالفتح أقبحُ من الجمع بين الضَّمِّ والكسر. وبهذا نستغنى بالإقواء عن الإصراف. وهذا النهج اتبعه المبرِّد والصاحب بن عبَّاد وغيرهما من القدماء.

ثانيًا: زيادة الاعتناء بالعيوب المعنوية والبلاغية الخاصة بالقافية، ولفت الأنظار إليها عند تعليم القوافى؛ هذا للاتصال الوثيق بين القافية والبيت بلاغيًّا ودلاليًّا، ولضعف التذوق النقدى والإحساس الموسيقى عند كثير من مستقْبِلى الشِّعْر فى هذا العصر.

ثالثًا: نبَّهت الدراسة إلى بعض العيوب التى قد تُستدرَك بالاصطلاح، كغياب الرِّدف فى القوافى التى ذكر العَروضيون أنها مردوفة.

وبعض العيوب ربما تغافلها القدماء لوضوحها، ولكن نجد بعضها فى عصرنا عند المبتدئين فى نَظْم الشعر؛ ومنها: أ- اختلافُ الرِّدف بين الواو والياء من جهة وبين الألف، كأن يُجْمَعَ بين "الجبالُ" و"الجميلُ" فى قوافى قصيدة واحدة.

ب- اختلاف الوصل بين الهاء والكاف مثلًا، كأن يأتى بـ"سحابُها" و"رِحابُكا" فى قصيدة واحدة.

جـ- اختلاف حرف الخروج، كأن يجمع أحدهم بين "قولُهُ" و"مثلُها" فى قوافى قصيدة واحدة.

رابعًا: ينبغى الاهتمام بالشواهد فى هذا الباب اهتمامًا بالغًا، وذلك بالإتيان بالشواهد الدقيقة فى بابها، وكذلك بتنويع الشواهد والإكثار منها، وعدم الاقتصار على الشواهد المحدودة المذكورة بكتب القافية.

خامسًا: تلفت الدراسةُ انتباهَ الباحثين إلى إمكانية تقديم أطروحات علمية تتناول أشعارَ المعاصرين، والمحاولات الشعرية لدى المبتدئين؛ وذلك باستقصاء عيوب القافية بها، وبيان العيوب المذكورة لدى القدامى، والعيوب المُحدَثة. ويمكن للمتخصصين صياغة الجديد من المصطلحات فى هذا الباب. وهذا الأمر فى غاية الأهمية؛ إذ يسدُّ ثغرةً من ثغور النقد الأدبى، ويلفت أنظارَ الجادِّين من ذوى المواهب إلى تحرِّى الصواب، وكذلك فإنه يُسهم فى إحياء بعض المصطلحات القديمة المهجورة.

والحمد لله ربِّ العالمين.

قائمة بالمصادر والمراجع:

1. الإقناع فى العَروض وتخريجِ القوافى، للصاحب "أبى القاسم بن إسماعيل بن عبَّاد"، تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات المكتبة العلمية، بغداد، د.ت.
2. الباقى من كتاب القوافى، للقَرطاجَنِّى "أبى الحسن حازم"، تح: على لغزيوى، دار الأحمدية، الدار البيضاء، ط1، 1997.
3. تحرير التحبير فى صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، لابن أبى الإصبع "عبد العظيم بن عبد الواحد"، تح: حفنى محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامى، الجمهورية العربية المتحدة، 1963.
4. الجامع فى العَروض والقوافى، للعَروضى "أبى الحسن أحمد بن محمد"، تح: زهير غازى زاهد وهلال ناجى، دار الجيل، بيروت، ط1، 1996.
5. ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبى سعيد السُّكَّرى، تح: أنور عليان أبو سويلم ومحمد على الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين بالإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000.

6. ديوان أبى نواس، دار صادر، بيروت، ط2، 2009.
7. سِرُّ الفصاحة، لابن سِنان الخفاجى "أبى محمد عبد الله الحلبى"، دار الكتب العلمية، ط1، 1982.
8. شرح القصيدة الخَزْرجية فى العَروض والقوافى، للسَّبْتى "أبى القاسم محمد بن أحمد الشَّريف"، تح: محمد هيثم غُزَّة، دار البيروتى، دمشق، ط1، 2007.
9. شرح الكافية الشافية فى علمَى العَروض والقافية، لابن الصَّبَّان "أبى العرفان محمد بن على"، تح: فتوح أحمد خليل، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2000.
10. الشعر والشعراء، لابن قُتيبة "أبى محمد عبد الله بن مُسلم الدِّينَوَرِى"، تح: أحمد محمد شاكر، ج1، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
11. العَروض والقافية؛ دراسة فى التأسيس والاستدراك، لمحمد العلَمى، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1983.
12. العِقْد الفريد، لابن عبد ربِّه "أحمد بن محمد الأندلسى"، تح: عبد المجيد الترحينى، ج6، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983.
13. العمدة فى صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق "أبى على الحسن القيروانى"، تح: النبوى عبد الواحد شعلان، الجزءان (1، 2)، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط1، 2000.
14. العيون الغامزة على خَبَايا الرامزة، للدَّمامينى "بدر الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر"، تح: الحسَّانى حسن عبد الله، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط2، 1994.
15. الفصول فى القوافى، لابن الدَّهَّان "أبى محمد سعيد بن المبارك"، تح: صالح بن حسين العايد، دار إشبيليا، الرياض، 1998.
16. الفصول والغايات فى تمجيد الله والمواعظ، للمَعَرِّى "أبى العلاء أحمد بن عبد الله"، تح: محمود حسن زناتى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
17. قواعد الشعر، لثعلب "أبى العباس أحمد بن يحيى"، تح: رمضان عبد التواب، الخانجى، القاهرة، ط2، 1995.
18. القافية دراسة صوتية جديدة، لحازم على كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، 1998.
19. القافية فى العَروض والأدب، لحسين نصار، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

20. القوافى، للأخفش "أبى الحسن سعيد بن مسعدة"، تح: عزة حسن، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومى، دمشق، 1970.
21. القوافى، للإربلى "أمين الدين علىٍّ بن عثمان"، تح: محمد المصرى، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2009.
22. القوافى، للتَّنوخى "أبى يَعْلَى عبد الباقى"، تح: محمد عونى عبد الرءوف، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط2، 2003.
23. القوافى وما اشتُقَّت ألقابُها منه، للمبرِّد "أبى العبَّاس محمد بن يزيد"، تح: رمضان عبد التواب، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس، مج13، 1973.
24. الكافى فى العَروض والقوافى، للخطيب التبريزى، تح: الحَسَّانى حسن عبد الله، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط3، 1994.
25. الكافى فى علم القوافى، للشَّنترينى "أبى بكر محمد بن عبد الملك"، تح: علاء محمد رأفت، دار الطلائع، القاهرة، 2003.
26. الكافى الوافى بعلم القوافى، للأَسْفراييني "عبد الملك بن جمال الدين العصامى"، تح: عدنان عمر الخطيب، دار التقوى، دمشق، ط1، 2009.
27. الكتاب، لسيبَوَيْهِ "أبى بشر عمرو بن عثمان"، تح: عبد السلام محمد هارون، ج4، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط3، 1988.
28. كتاب الصناعتيْنِ؛ الكتابة والشعر، للعسكرى "أبى هلال الحسن بن عبد الله"، تح: على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1952.
29. اللُّزوميات للمعَرِّى، تح: أمين عبد العزيز الخانجى، ج1، مكتبة الخانجى، القاهرة، د.ت.
30. لسان العرب، لابن منظور "محمد بن المكرَّم الأنصارى"، تح: عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلى، الأجزاء السِّتَّة، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
31. معجم مصطلحات العَروض، لمحمد محيى الدين مينو، إصدارات دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، ط2، 2014.

32. معجم مصطلحات النحو والصرف والعَروض والقافية، لمحمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011.

33. معجم مصطلحات العَروض والقافية، لعُمَرَ عتيق، نُبَلاء ناشرون ودارُ أسامةَ، عَمَّان، ط1، 2014.

34. المُعْجَم المُفَصَّل فى علم العَروض والقافية وفنون الشِّعْر، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991.

35. مَعيار النُّظَّار فى علوم الأشعار، للزَّنْجانى "عبد الوهاب بن إبراهيم الخزرجى"، تح: محمد على رزق الخفاجى، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

36. مِفْتاح العلوم، للسَّكَّاكى "أبى يعقوب يوسف بن محمد"، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987.

37. مقصد الطالب فى شرح قصيدة ابن الحاجب، للعَيْنى "بدر الدين أبى محمد"، تح: محمود محمد العامودى، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2012.

38. المُمتع فى التصريف، لابن عُصفور الإشبيلى "أبى الحسن عليّ بن مؤمن"، تح: فخر الدين قبَاوة، ج2، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1987.

39. الموجز فى علم القوافى، لأبى البركات الأنبارى، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2002.

40. موسيقى الشعر، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط1، 2010.

41. الموشَّح فى مآخذ العلماء على الشُّعراء، للمَرْزُبانى "أبى عُبيد الله محمد بن عِمران"، ج1، المطبعة السَّلفية، القاهرة، 1343هـ (1924م).

42. نقد الشعر، لأبى الفرج قُدَامةَ بنِ جعفر، تح: محمد عبد المنعم خفاجى، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

43. نهاية الراغب فى شرح عَروض ابن الحاجب، للإسْنوِيّ "جمال الدين عبد الرحيم"، تح: شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط1، 1989.

44. الوافى فى القوافى، لابن الفَرُخان "أبى سعد على بن مسعود"، تح: عمر خلُّوف، هيئة أبو ظبى للثقافة والتراث، أبو ظبى، ط1، 2010.

الرسائل العلمية:

- التضمين العَروضى بين نحو الجملة ونحو النص؛ دراسة فى شعر الصعاليك الجاهليين، للفاتح محمد محمد إبراهيم، رسالة دكتوراه بكلية الآداب بجامعة سوهاج، 2019م.

الأبحاث المنشورة:

1- أثرُ البيئة البدوية فى مصطلحات الخليل العَروضية، للحسن المثنَّى عمر الفاروق، مجلة معالم الدعوة الإسلامية، بجامعة أمِّ دُرمان الإسلامية، م5، ع1، 2012م.

2- المصطلَح العَروضى بين دلالة اللفظ وإيحاء المعنى، لعونى أحمد محمد، مجلة كلية الآداب، بجامعة سوهاج، ع34، مارس2013م.